

جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية الموسومة :

تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية

تحت اشراف الاستاذ: د.

رملي محمد.

اعداد الطالبة :

كوداد خيرة.

أعضاء اللجنة المناقشة:



وعرفان شكر

"الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب واكيد"

بصدد انجاز هذا العمل المتواضع، نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

وانارنا بالعلم وزيننا بالحلم واکرمنا بالتقوى

نقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى الاستاذ المشرف "رملي محمد"

لقبوله الاشراف على المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته التي لم يبخل علينا بها

راجين من المولى عز وجل له التوفيق

الى كل من ساهم من قريب او بعيد في اتمام هذا العمل

الى كل الاساتذة الذين اشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي الى غاية هذه المرحلة

الى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا.

الاهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نهدي ثمرة جهدنا

إلى من سهّ روا الليالي في سبيل راحتنا وكانوا دائماً سبب نجاحنا و ثباتنا الامهات

الغاليات

إلى من كانوا لنا عوناً في مصاعب الدنيا والدين الكريمين

إلى جميع الذين تمنوا لنا النجاح والتوفيق

إلى طاقم أساتذة العلوم الاقصادية الذين نّوروا دربنا وساهموا في تعليمينا الذي لم

نكن نعلمه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

البسمة .

شكر وعرفان.

الاهداء.

مقدمة عامة..

16.....	الفصل الأول: الاطار النظري
17.....	تمهيد.....
18.....	1 الأسس النظرية للسياسة النقدية.....
18.....	1-2/ المدارس الفكرية للسياسة النقدية.....
19.....	2/ تعريف السياسة النقدية وأهدافها.....
19.....	1-2/ مفهوم السياسة النقدية.....
20.....	2-2 أهداف السياسة النقدية.....
21.....	3 أدوات السياسة النقدية.....
21.....	1-3 نسبة الاحتياطي الالزامي.....
22.....	2-3 عملية السوق المفتوحة.....
22.....	3-3 معدل اعادة الخصم.....
22.....	4-3 عرض النقود.....
23.....	4/ مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي.....
23.....	1-4 تعريف النمو الاقتصادي.....
23-25.....	2-4 نظريات النمو الاقتصادي.....
26.....	3-4 مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.....
27.....	5 العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.....
28.....	1-5 تأثير السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.....
29.....	2-5/ دور التضخم وسعر الصرف في النمو الاقتصادي.....
30.....	3-5 نماذج الربط بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.....
31.....	الفصل الثاني : تطور السياسة النقدية في الجزائر.....
32.....	تمهيد.....
33.....	1 دور بنك الجزائر.....
34.....	1-2 / السياسة النقدية منذ التسعينات.....

34.....	1-2-1 / اصلاحات السياسة النقدية.....
35.....	1-3 /مراجعة دور البنك المركزي.....
36.....	1-3-1 / تحرير سعر الصرف.....
38.....	2 / النمو الاقتصادي في الجزائر.....
38.....	2-1 طبيعة الاقتصاد الجزائري.....
39.....	2-2 مؤشرات النمو خلال العقود الأخيرة.....
40.....	2-3 تحديات النمو الاقتصادي.....
40.....	2-3-1 البطالة
42-41.....	2-3-2 / التضخم.....
43.....	2-3-3 / ضعف التنوع الاقتصادي.....
44.....	3 التداخل بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي في الجزائر.....
44.....	3-1 أثر تخفيض قيمة الدينار على النمو.....
45.....	3-2 دور أسعار الفائدة في تحفيز الاستثمار.....
46.....	3-3 العلاقة بين التضخم والنمو في السياق الجزائري.....
47.....	الفصل الثالث : التحقيق التجريبي للسياسة النقدية في النمو الاقتصادي للجزائر.....
48.....	تمهيد.....
49.....	1 المنهجية الاحصائية.....
49.....	1-2 الدراسات السابقة.....
50.....	1-3 اختيار النموذج القياسي.....
51.....	1-4 / تعريف وبناء معطيات الدراسة.....
52	2 التحليل التجريبي
62-52.....	1-2 تقدير ونتائج النموذج.....
64-63.....	3- خاتمة.....
76-65.....	4- الملاحق.....
79-77.....	5- قائمة المصادر والمراجع.....

مقدمة

عامة

مقدمة :

لعل المتتبع للتطورات الحادثة في السياسة الاقتصادية وخاصة في العقد الأول من القرن الواحد و العشرين يلاحظ بروز أهمية السياسة النقدية مرة أخرى في علاج بعض الظواهر الاقتصادية، فالأولى عانت من الأزمة المصرفية العالمية التي تحولت الى أزمة مالية عالمية و سرعان ما تحولت الى أزمة اقتصادية عالمية، و الثانية عانت من ارتفاع معدلات التضخم و البطالة في نفس الوقت فأطلق عليه الركود التضخمي، و الاختلالات الهيكلية التي تقلل من فعالية السياسة النقدية .

كما أن السياسة النقدية تعد من السياسات الأساسية في معالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية في أي دولة من دول العالم حيث تختلف طبيعة استعمالها من دولة لأخرى، وتختلف أغراضها أيضا حسب ظروف كل بلد فنجد بعض الدول توجه سياستها النقدية لأجل تحقيق مستويات عالية من التشغيل أو لمعالجة التضخم وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي .

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من اختلالات اقتصادية عديدة داخلية و خارجية استمرت لفترة طويلة من الزمن و مازال يتخبط فيها الى يومنا هذا، هذا ما جعل السلطات الجزائرية تقوم بالعديد من الإصلاحات النقدية و المالية لمعالجة هذه الاختلالات خاصة الداخلية منها، و تجسدت هذه الإصلاحات أساسا في تحديد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية وفق أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض الذي يعد نقطة تحول في مسار السياسة النقدية في الجزائر .

ولتأكيد أهمية السياسة النقدية نجد أن العديد من الدراسات أظهرت وجود علاقة ارتباط موجبة بين تطور الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، وأن التغير في معدل النمو الاقتصادي سببا في التغير في معدل النمو الحقيقي للنشاط الاقتصادي، وقد طرأ على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات عبر مختلف المدارس الاقتصادية، حيث جاءت النظرة الكلاسيكية للسياسة النقدية على أنها مجرد سياسة محايدة يقتصر دورها في خلق النقود من أجل تنفيذ المعاملات، ظل الفكر الكلاسيكي سائدا حتى حدوث الأزمة الاقتصادية 1929، وما تمخض عنها من نقص في الطلب الفعلي، فظهر حينها قصور في التحليل

الكلاسيكي، ومن هنا ظهر كينز والذي أكد على دور السياسة النقدية الى جانب السياسة المالية ، فزيادة الاستثمار طبقا لألية السياسة النقدية تؤدي الى زيادة الدخل، لذلك فان زيادة كمية النقود تؤثر على حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي، لتحتل السياسة النقدية بعد ذلك الصدارة في الفكر النقدي، والذي أكد على الدور الكبير للنقود في النشاط الاقتصادي، حيث أن الزيادة في المعروض النقدي تؤدي الى الزيادة نفسها في الناتج القومي الصافي، بناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

هل السياسة النقدية تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

ما مفهوم السياسة النقدية ؟ وما شروط نجاحها ؟

ما العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على الاشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية :

فرضيات البحث :

- يعد تحديد الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية بدقة ووضوح وبالشكل الذي يضمن عدم تضاربها من

أهم عوامل نجاحها والتي تؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها :

- محاولة تعميق المعارف المكتسبة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية .

- الرغبة في التعرف على أهم اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر.

- الرغبة في تحليل المواضيع الاقتصادية الكلية وخاصة المتعلقة بالسياسات النقدية والنمو الاقتصادي .

أهداف البحث :

- التعرف على موضوع السياسة النقدية بشكل أوسع .

- تحديد أهم المحطات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر.

- تحليل أدوات السياسة النقدية و قياس أثرها على النمو الاقتصادي .

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في المكانة التي تحتلها السياسة النقدية في اقتصاديات معظم الدول و دورها الفعال في معالجة معظم الاختلالات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد خاصة في الدول النامية والتي منها الجزائر، حيث شرعت منذ انتقالها من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق في اصلاح سياستها الاقتصادية الكلية , محاولة تكييفها حسب متطلبات التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة :

ركزت دراستنا البحثية على السياسة النقدية والنمو الاقتصادي بفترة زمنية من 1990 الى 2024 ، لأنها شهدت اصلاحات اقتصادية واسعة على ضوء قانون النقد والقرض سنة 1990 ،وتحولها الى اقتصاد السوق أما الاطار المكاني يتعلق ببلد الجزائر.

منهج الدراسة :

للإجابة على الاشكالية المطروحة والامام بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على :

المنهج الوصفي : كان بداية عملنا هذا هي التعريف بمتغيرات الدراسة من الجانب النظري كتمهيد للجانب التطبيقي .

المنهج التحليلي : الجمع بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية باستخدام بيانات الاقتصاد الجزائري.

المنهج القياسي : وهذا يهدف نمذجة السياسة النقدية والنمو الاقتصادي باستعمال أدوات احصائية

والحزمة الجاهزة Eviews v.13 .

الدراسات السابقة :

دراسة (بن قدور ومزيان، 2016) المعنونة ب أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في

الجزائر للفترة (1990-2015) ، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة

النقدية في الجزائر وما طرأ عليها من متغيرات اقتصادية حيث عملت الدولة على تصحيح مسار السياسة

النقدية حيث سعت السلطات النقدية الى تحقيق جملة من الأهداف من بينها محاولة تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، ومنه فأن الهدف من هذه الورقة البحثية هو تحليل وقياس أثر المتغيرات السياسية على النمو الاقتصادي.

دراسة بقبق، 2015، تحت عنوان " آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية" هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى فعالية قنوات السياسة النقدية في الجزائر لأستنتاج أهم المعوقات الداخلية التي تعترضها وتقليصها، من أجل تفعيل السياسة النقدية باستخدام المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي من خلال الاطار النظري للسياسة النقدية والمراحل المختلفة لتطورها ، وتحليل البيانات والمنحنيات ونتائج الدراسة القياسية خلال مراحل التطور لتحقيق النتائج.

دراسة قروف، 2015، تحت عنوان " أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2014)"، حيث تم دراسة أثر السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية كمحددات لهذا النمو في الجزائر، ومن جهة أخرى تم تقدير معادلة النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الخام التي استخدمتها الأبحاث التطبيقية في اطار نظرية النمو الاقتصادي، واستخدمنا من أجل اختبار فرضيات البحث، منهج التحليل الوصفي وأسلوب الاقتصاد القياسي، وتبين من نتائج الدراسة أن هناك تأثير معنوي في النمو لكل من السياسة النقدية من خلال تغير حجم الغرض النقدي للكتلة النقدية، و سياسة التجارة الخارجية من خلال مؤشر حجم الصادرات الكلية، بينما كان تأثير السياسة المالية في شكل النفقات العامة سلبي في نمو حجم الناتج.

دارسة كل من Egringchol et al (2013)، من خلال مقالهم « some evidence on the asymmetry of interest rates Pass through in asian Economie » ، لدراسة الانتقال غير التناظري لمعدل الفائدة في الاقتصادات الآسيوية، قام الباحثون بدراسة قياسية لانتقال معدل الفائدة التوجيهي للبنك المركزي الى معدل فائدة الاقراض في البنوك التجارية، وذلك في ثماني دول آسيوية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي

غير الخطي للتأخيرات الموزعة، والذي مكّنه من الوقوف على الأثر غير التناظري في المدى القصير والطويل لعملية الانتقال باستخدام بيانات شهرية من جانفي 2000 الى أوت 2009.

مخطط الدراسة : لقد تمت معالجةنا لموضوع :

تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية من خلال خطة عمل متضمنة لمقدمة عامة و ثلاثة فصول و خاتمة عامة كما يلي :

الفصل الأول : جاء بعنوان الاطار النظري للسياسة النقدية و النمو الاقتصادي وذلك من خلال الأسس و النظريات للسياسة النقدية و المفاهيم والنظريات للنمو الاقتصادي و العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي .

الفصل الثاني : جاء بعنوان السياق الجزائري وتمثل في تطور السياسة النقدية في الجزائر و النمو الاقتصادي في الجزائر والتداخل بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر .

الفصل الثالث : وهذا الفصل المعنون ب التحقيق التجريبي بحيث تمثل في المنهجية الاحصائية و التحليل التجريبي .

ثم ختمنا البحث ب خاتمة عامة تضمنت عرض النتائج ، التوصيات و آفاق البحث .

الفصل الأول :

الاطار النظري للسياسة

النقدية والنمو

الاقتصادي

الفصل الأول : الأطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي .

اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي الى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة حيث نجد أن السياسة النقدية ، مرت بأربع مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، حيث نجدها ما قبل كينز في القرن التاسع عشر احتلت مكان الصدارة كمحدد للسياسة الاقتصادية الكلية، ثم جاء كينز في الثلاثينات من القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، حيث جاءت المرحلة الثالثة من الخمسينات لتأخذ السياسة النقدية، مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد "Milton Friedman" الاقتصادي الأمريكي زعيم المدرسة النقدية، الذي صعد من الخلاف بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية، هذا الخلاف الذي أدى الى ظهور مذهب ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي " WALTER Heller" الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة عمل مزج أو خلط لكل من الأدوات النقدية و الأدوات المالية بنسب معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر طور من الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، الا أنه لم يتمكن أحد من تحديد هذه النسب قطعياً حتى الآن.

1. الأسس النظرية للسياسة النقدية

لدراسة هذا الجانب، سوف نعالج السياسة النقدية من جانب المدارس الفكرية والتي تضمنت كالتالي:

2-1 المدارس الفكرية للسياسة النقدية

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، حيث مرت بعدة مراحل من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية وذلك على النحو التالي:

1-2-1 المدرسة الكلاسيكية

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي (الزیدانین، 1990، ص.90).

اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر على بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الانتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لأجراء المعاملات ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، بحيث تشير هذه النظرية الى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار فأى تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أي تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني (يسعد، ص.130).

2-2-1 المدرسة الكينزية

ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولاً مقترحة لحل تلك المشكلة لأزمة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا، ومن ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود، بالإضافة إلى أن

التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام (الزیدانین، 1990، ص.88).

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقاً من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا النظرية الكينزية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية (مفتوق، 1989، ص.162)

1-2-3 المدرسة النقدية: يرى Friedman في عرض النقود بأن لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فأيّة تقلبات في عرض النقود ستؤدي إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وأنها هي أحد وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صورة أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري.

لذا قرر Friedman أنه من أجل المحافظة على التشغيل الكامل دون التضخم أن ينمو الناتج الوطني الصافي بنفس المقدار من الزيادة في العرض النقدي، ففي المدى القصير تؤدي زيادة العرض النقدي إلى الزيادة في المعرض النقدي إلى الزيادة في الناتج والأسعار أما في المدى الطويل فتؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار (الحلاق، 2010، ص.242).

2. تعريف السياسة النقدية وأهدافها

1-2. مفهوم السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.

والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي في أي دولة، وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية.

ولذلك ينطوي تعريف السياسة النقدية على استخدام عروض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، فإذا كانت السلطة النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة وهي في هذه الحالة سياسة توسعية فإنها تفعل ذلك عن طريق زيادة عرض النقود ، وإذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي فإنها بذلك تكون سياسة انكماشية، وبالتالي تلجأ الى تخفيض عرض النقود، وهي تقوم بذلك بالتأثير على عرض النقود أو التحكم في عرض النقود من خلال أدوات السياسة النقدية والهدف من ذلك يصب في ضبط ايقاع النشاط الاقتصادي بحيث لا يحدث درجة عالية من التضخم أو الانكماش.

ولذلك يمكن أن ينطوي مفهوم السياسة النقدية على أنها تعني تدخل البنك المركزي في تحديد حجم و كمية النقود في اقتصاد القومي و تأثير ذلك على حجم الائتمان عن طريق استخدام الأدوات النقدية، وهذه الأدوات الى جانب تأثيرها على حجم الائتمان فإنها في الامكان أيضا أن تؤثر على سعر الفائدة وبالتالي يكون لها تأثير على الاستثمار والنشاط الاقتصادي في المجتمع (عبدالمطلب، 2013، ص ص.18-19).

2-2. أهداف السياسة النقدية

لعل التأمل في مفهوم السياسة النقدية يشير على أنها تسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها :

2-2-1 تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: وهو نابع من هدف استقرار الأسعار حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية الى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلائم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية و الاقتصادية، وهو ما يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي، حيث ان تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (عبدالمطلب، 2013، ص20).

2-2-2 التحكم في التضخم : يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم ومكافحته، وفي نفس الوقت عالج احتمال حدوث الكساد إن وجد، ويتحقق هذا الهدف من خلال التدخل المستمر من قبل السلطة النقدية للتأثير في تدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة والمستمرة لعرض النقود .

والواقع أن لجوء السياسة النقدية لمعالجة مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك عالقة وطيدة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد "Friedman" في اللجنة الاقتصادية للكونغرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود (السيد علي، 1988، ص 394).

3-2-2 دعم النمو الاقتصادي : ويرتبط هدف النمو الاقتصادي، بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في (المعروض النقدي) حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريقة النمو السريع و يراعى في كل الأحوال إزالة أو علاج التعارض بين أهداف السياسة النقدية، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل إحدى الحالات التي توضح ذلك فمن الصعب تحقيق كلي الهدفين السابقين في نفس الوقت (مرجع سابق، ص 13).

3. أدوات السياسة النقدية

3-1-1 نسبة الاحتياطي الإلزامي: يعرف الاحتياطي القانوني بأنه اجتياط السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطياتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة، إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى بالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة تحسباً لأي أزمة مصرفية مفاجئة، عادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي، ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني، ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة حسب أهدافه، تعد هذه السياسة من السياسات التي تستخدم في مكافحة الكساد والتضخم وذلك من خلال رفع أو تخفيض نسبة الاحتياطي :

3-1-1 في حالة التضخم: يلجأ البنك المركزي في هذه الحالة إلى الضغط على البنوك التجارية لمطالبها لرفع نسبة الاحتياطي القانوني، وهذا ما يعني تقليل حجم القروض، وبالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

2-1-3 في حالة الانكماش: هنا يكون الطلب على القروض من جانب المستثمرين منخفضاً، الأمر الذي يعني وجود أرصدة عاطلة لدى البنوك التجارية، وبالتالي لو خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني، فإن الطلب على القروض قد لا يزداد رغم تخفيض شروط الاقتراض، لذلك فإن سياسة الاحتياطي القانوني هذه تكون فاعلة في حالات التضخم أكثر من حالات الانكماش.

2-3 عملية السوق المفتوحة: ويعتبر من أكبر العمليات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تغيير القاعدة النقدية وهي شراء أو بيع الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، وهي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يديها دائماً كي تسمح لها بأن تحقق العملة الوطنية أو أن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب.

3-3 معدل إعادة الخصم: وهي عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي، من البنوك التجارية مقابل إعادة الخصم الحوالات التي لديها أو تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية، وتعتبر سياسة سعر الخصم من أقدم الأساليب السياسية النقدية التي اتبعها بالبنوك المركزية للرقابة على الائتمان، حيث بدأ بنك إنجلترا في استخدام هذه السياسة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر وكانت من الأدوات الرئيسية (عبد المطلب، 2013، ص ص 23-26).

4-3 عرض النقود: هو الحجم الكلي للأصول السائلة المتاحة للقطاع الخاص (غير المصرفي) في الاقتصاد، في وقت محدد، والتي يمكن استخدامها مباشرة أو بعد تحويل يسير كوسيلة دفع للمعاملات، بحيث طور "Friedman هذه النظرية سنة 1956، بإعادة صياغة نظرية كمية النقود فنظريته هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعاً من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي، من خلال فكر النظرية فإن طبيعة النقود تختلف باختلاف استخدامها و سبب حيازتها و شروط التنازل عنها.

وفي هذا الوضع رأى أن دوافع الطلب على النقود يتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة، وكذا الأذواق أو ما أطلق عليه اصطلاح ترتيب الأفضليات. (بدي، 2016-2017، ص 54).

4. مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي

1-4 تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط كما يمكن تعريفه على أنه توسيع قدرات السلع والخدمات التي يريدها المجتمع ، ويعبر النمو أيضا أنه الدولة في إنتاج أنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي ، ويتعلق النمو الاقتصادي بارتفاع مستمر للإنتاج والمدخيل، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، وحسب كالدور فإنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني (مسعودي و عزي ،2019،ص.118).

2-4 نظريات النمو الاقتصادي

1-2-4 النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي وأن التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج وبالتالي معدلات النمو، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجيا الإنتاج ورأس المال المستخدم، كما اتفق روادها على أن القوى الدافع للنمو الاقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) والذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فإن الأرباح هي مصدر للتركم الرأسمالي.

وصل رواد النظرية الكلاسيكية " آدم سميث ، مالتوس ، ريكاردو ، كارل ماركس " إلى أن الأرباح هي المصدر الوحيد للدخار، وأنها تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، واعتقد الكلاسيك أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، وأن حالة الثبات أو الركود هي اية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين (ساطور، 2013، ص.160).

2-2-4 نظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

لقد دفعت السمة الواقعية الجديدة الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي الى التغيير في التفكير ، وتم استبدال الاتجاه الفكري السابق (نموذج هارود دومار) ، والذي ركز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي باتجاه فكري جديد يعتمد في جوهره على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو و التنمية ، ومن هنا جاءت تسمية هذا الاتجاه بالنيوكلاسيكي اشارة الى الأفكار الكلاسيكية المعتمدة على جانب العرض في تفسير النمو والتنمية .

وتمثلت أفكار النظرية النيوكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ثلاثة أفكار رئيسية :

- في الأجل الطويل يتحدد معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة ، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو انتاجية العمل ، والمحددة خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي هارود دومار كما أن معدل النمو الاقتصادي مستقل على معدل الادخار و معدل الاستثمار.
- أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار ، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبا مع معدل نمو السكان.
- عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا لدى بلدان العالم ، فسوف تكون هناك علاقة سالبة لدى هذه البلدان فيما بين k/L و V/K ، حيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد ، الأمر الذي يقود الى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة (ضيف، 2014-2015).

3-2-4 نظرية الكينزية في النمو الاقتصادي

شكلت مجموعة أفكار وأراء جون مينارد كينز الخاصة بالنمو الاقتصادي العناصر الأساسية لنظريات النمو كنظرية هارود دومار وكثير من النظريات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وبسبب أنه عايش فترة الكساد (1929-1933)، فإن معظم أفكاره كانت محاولات للتخلص من الكساد، لذلك فأول ما نادى به هو :

- مبدأ سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي وركز على دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض النقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز المحرك الرئيسي لارتفاع الدخل القومي.

- نادى كينز بضرورة احداث توازن بين الاستهلاك من جهة والادخار والاستثمار من جهة أخرى وذلك بناء على مفهوم الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار .

- طالب بضرورة اعادة التوزيع العادل للدخل على الأفراد المجتمع لصالح الطبقة الفقيرة بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك مما يؤدي الى زيادة الاستهلاك وعليه زيادة الطلب الفعال الذي يسمح بارتفاع الدخل القومي.

في تحليل النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي يتبين أنها ركزت اهتمامها على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ولم تولي اهتمامها باقتصاديات الدول النامية ، وساهمت في احداث انقلاب في الأفكار والمفاهيم الاقتصادية (بلقندوز وقرادي، 2021-2022).

4-2-4 نظرية النمو الداخلي

لقد جاء هذا الاهتمام مصاحبا لمساهمات رومر (Römer 1986)، ولوكاس (Lucas 1988) في ظهور نظرية النمو الحديثة أو ما يسمى بنظرية النمو الداخلي، ويعود سبب هذا الاهتمام إلى الاعتراف بأهمية محددات النمو في الأجل الطويل واعتبارها نتائج حاسمة وأكثر أهمية من العوامل المتعلقة بالدورات الاقتصادية وتأثيرات الدوائر المتقاطعة من السياسات النقدية والعينية، ومن ناحية أخرى أدى فشل النظرية النيوكلاسيكية في تقديم تفسير مقنع لمعدلات النمو المتسارعة التي ظهرت في كثير من الدول المتقدمة دون غيرها من الدول إلى ضرورة الخروج من عباءة هذه النظرية.

أشارة نظرية النمو الداخلي إلى أن الاختراعات الجديدة تتم استجابة للحوافز الاقتصادية والرغبة في تحقيق الربح، وليست هبة من الطبيعة أو عملية خارجية تتم من جانب أفراد لا علاقة لهم بالعملية الإنتاجية. أضافت النظرية أيضا أن القوة العاملة المتعلمة والمدرّبة جيدا تسهم بدور خاص في تحديد معدل الاختراع التقني وبدور حاسم في تحديد معدل النمو طويل الأجل. ولقد بدأت العديد من الدول خاصة المتقدمة منها في استخدام المعرفة في توليد ابتكارات جديدة والتي تنعكس على إنتاجها الاقتصادي من خلال ما يسمى باقتصاد المعرفة الذي تلعب فيه المعرفة دورا رئيسيا في تحديد الوسائل والأساليب والتقنيات المستخدمة في النشاط الاقتصادي وفي توسعه، وفي ما ينتجه، وفي ما يلبيه من احتياجات، وما يوفره من

خدمات ومن ثم ما يحققه من منافع وعوائد للأفراد والمجتمع وبالتالي تطوره ونموه (طارق بن خليف، 2012، ص.232).

3-4 مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

هي عبارة عن بيانات يستخدمها المحللون لتفسير وتقييم صحة اقتصاد بلد ما للقيام باستثمارات ممكنة فيه والتفسير الصحيح هو المفتاح للحصول على أقصى فائدة من المعلومات التي يقدمونها ومن بين المؤشرات لدينا :

1-3-4 الناتج المحلي الاجمالي : بموجب هذا المؤشر يتم حساب قيم التدفق السنوي لكل السلع والخدمات النهائية التي أنتجتها جميع الوحدات الانتاجية خلال سنة داخل البلد نفسه ، على أساس الأسعار الجارية خلال فترة التقدير:

الناتج المحلي الاجمالي = قيمة الانتاج الكلي في المجتمع - قيمة المستلزمات الوسيطة.

وقيمة الانتاج الكلي = قيمة المبيعات من المنتجات النهائية + قيمة التغير في المخزون السلعي.

حيث تستخدم البيانات التي يقدمها كمؤشرات للانتاج و مستوى المعيشة في الدولة مما يسمح للمسؤولين عن السياسات المالية بقياس نمو الاقتصاد أو تراجع (بلقندوز و قرادي، 2021-2022).

2-3-4 الاستثمار: أجمت معظم الدراسات والنظريات التي ناقشت الأسباب المؤدية الى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية بصفتها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الانتاج المحلي في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير و الطويل وذلك من خلال عدة آليات اهمها:

- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي الى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.

- رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني والأثره الايجابي على اقتصاد وتجارة وتلك الدولة وذلك من خلال القيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل.

- تقليص حجم البطالة وذلك عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة (بن لعموري ولعقون، 2013).

3-3-4 الانتاجية : العلاقة بين المدخلات والمخرجات خلال فترة زمنية وتعبير عن الكفاءة في استخدام الموارد لتحقيق الانتاج الكلي ، والانتاجية بفاعلية استخدام المدخلات والتكنولوجيا المرتبطة بالعلاقة الانتاجية ، وعادة ما يميز بين نوعين من مفاهيم الانتاجية : الجزئية وتعني مقدار ما تنتجه وحدة واحدة من أحد عوامل الإنتاج كالعامل ورأس المال ، والانتاجية الكلية التي تعني مقدار ما تنتجه جملة عوامل الإنتاج.

كما يمكن التمييز بين الانتاجية المتوسطة التي تعني بمتوسط انتاج المدخلات وتعكس الأداء الحالي للاقتصاد أو فترة الدراسة ، والانتاجية الحدية التي تشير الى التغير في جملة الانتاج كنتيجة للتغير في استخدام عوامل الانتاج ، وتعكس الاتجاه والأداء الكامن للاقتصاد المعني (غدار، ص. 216).

5 العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم هدف تسعى مختلف الحكومات لتحقيقه وذلك من خلال سياساتها الكلية التي من بينها السياسة النقدية، هذه الأخيرة التي تؤثر على النمو الاقتصادي ، ومعظم الاقتصاديين يقرون بهذا التأثير، فزيادة ضخ الكتلة النقدية يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو الاقتصادي إذا كانت هذه الزيادة معقولة وتتماشى مع طاقات الإنتاج الحقيقي.

5-1 تأثير السياسة النقدية على الاستثمار والاستهلاك

5-1-1 الاستهلاك : هو رقم استدلاي يقيس تغيرات المستوى العام للأسعار انطلاقا من قياس أسعار سلة محددة من السلع والخدمات الاستهلاكية ذات الانفاق الواسع في النطاق الجغرافي المعين ، وفي الفترة الزمنية المحددة (شهر، سدا سي ، سنة) حيث يعتمد على هذا المؤشر كمقياس للتضخم ذلك لأنه الأسهل في التطبيق والأقرب الى الواقع.

تؤثر السياسة النقدية على الاستهلاك بعلاقة طردية بين مؤشر أسعار الاستهلاك والكتلة النقدية خاصة كلما ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وتوجد علاقة توازنية طويلة الأجل يمكن تحقيقها عند معالجة الاختلالات الظرفية في الأجل القصير بحلول حقيقة من خلال زيادة الإنتاج وتنويع مصادر الثروة وترشيد الانفاق الكلي.

يلعب سعر الصرف الدور الأساسي في عملية الاسترداد لأن تغطيتها تكون متعلقة بوضعية العملة المحلية، واستقرارها والاحتياط العام من العملات الأجنبية الصعبة، مما يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر الاستهلاك والنتائج عن ارتفاع تكلفة الاسترداد (رباعي و جاب الله، 2022، ص.189).

2-1-5 الاستثمار: تؤثر السياسة النقدية على الاستثمار بشكل رئيسي من خلال قنوات عدة أبرزها :

سعر الفائدة : رفع أسعار سعر الفائدة يزيد تكلفة الاقتراض مما يثبط الاستثمار الخاص (خاصة في المشاريع طويلة الأجل) خفضها يحفز الاستثمار بتقليل تكلفة التمويل.

الائتمان المصرفي : السياسة التوسعية (مثل خفض الاحتياطي الإلزامي) تزيد السيولة والقروض المتاحة للاستثمار .

توقعات المستثمرين : استقرار الأسعار وتوقعات التضخم المنخفضة تشجع الاستثمار طويل الأجل ، التضخم غير المتوقع يخلق حالة من عدم اليقين ، مما يقلل من الاستثمار .

سعر الصرف : رفع الفائدة يجذب استثمارات أجنبية ويرفع العملة المحلية ، مما يضر بالاستثمار الموجه للتصدير ، العكس صحيح في حالة خفض الفائدة.

أسعار الأصول : السياسة التوسعية ترفع أسعار الأسهم والعقارات ، مما يزيد ثروة الشركات وقدرتها على الاستثمار (تأثير الثروة) ، وقد يشجع على الاستثمار في هذه الأصول بدلا من الاستثمار الانتاجي.

السياسة النقدية التوسعية تحفز الاستثمار عادة ، لكن تأثيرها يعتمد على درجة تطور النظام المالي ، وثقة المستثمرين ومرونة الاقتصاد (شاويش، 2014).

2-5 دور التضخم وسعر الصرف في النمو الاقتصادي

لقد أشارت النسبة الأكبر من الدراسات السابقة إلى أن هناك علاقة تأثير من سعر الصرف إلى التضخم، بحيث يمكن توضيح هذه العلاقة أكثر من خلال قنوات انتقال السياسة النقدية ومن بين هذه القنوات هي قناة سعر الصرف، وبما أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على التوازنات النقدية واستقرار العملة خاصة لدى الدول النامية ومنها الجزائر لتحقيق الاستقرار النقدي كونها تعاني من اختلالات هيكلية فإنه لا يتم ذلك إلا من خلال الحفاظ على مستويات الأسعار وقيمة العملة.

يمثل التغير في سعر الصرف أحد العوامل التي تؤثر بشكل كبير في معدل التضخم، فارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤثر على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد من خلال تأثيره على كل من جانبي الطلب العرض والطلب الكليين، فعلى مستوى الطلب الكلي من المتوقع أن ترتفع أسعار الواردات من السلع والخدمات الاستهلاكية بمجرد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، وهذا يقلل من الطلب الكلي بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية نتيجة ارتفاع الأسعار، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية والمستوردة وكذلك أسعار كافة مدخلات الإنتاج يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي يتأثر مستوى العرض الكلي بما قد ينعكس في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً (شلوفي و سببوا، 2021، ص.689).

3-5 نماذج الربط بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

السياسة النقدية وعلاقتها بالتنمية والنمو الاقتصادي فإنه يمكن حصرها في أربع قنوات رئيسية تتمثل في سعر الفائدة، سعر الصرف وأسعار السندات المالية الأخرى بالإضافة إلى الإئتمان المصرفي، حيث نجد مثلاً في حالة السياسة النقدية الإنكماشية وارتفاع سعر الفائدة الإسمي يحد من الطلب على الاستثمار في قطاع الإنتاج، كما أنه يضعف من طلب القطاع العقاري والاستثمار في القطاع العقاري وغيرهما، وهذا من شأنه أن يحد من الطلب الكلي وبالتالي يحد من النمو (بشيك، 2022، ص.120).

ترتبط السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي عبر نموذجي IS-LM (للمدى القصير) و AD-AS (للمدى المتوسط) حيث تؤدي زيادة عرض النقود إلى خفض أسعار الفائدة، مما يحفز الاستثمار والطلب الكلي، وينتقل منحنى LM لليمين محققاً نمواً في الناتج بأسعار مستقرة أو مرتفعة.

نموذج IS-LM للأسواق السلعية والمالية :

السياسة التوسعية: زيادة عرض (MS) تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى الأسفل، مما يؤدي إلى انخفاض سعر

الفائدة (r) وزيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الدخل التوازني.

السياسة الانكماشية : خفض عرض النقود (M_s) ينقل منحنى LM لليسار (أعلى) ، ويرفع سعر الفائدة مما يقلل الاستثمار والدخل.

فعالية السياسة : تعتمد على مرونة الطلب على النقود ومرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة.

نموذج AD-AS (للطلب الكلي والعرض الكلي):

ألية النقل : تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى زيادة الطلب الكلي ، منتقلا بمنحنى AD الى اليمين (AD_1) (AD_0).

النتيجة : في المدى القصير يرتفع الناتج (Y) والمستوى العام للأسعار (P).

المدر الطويل : قد تؤدي زيادة الأسعار الى تعديل الأجور ، مما ينقل منحنى العرض الكلي (AS) لليسار ، ليصبح

الأثر النهائي نموا في الأسعار فقط وليس الناتج (الحياد النقدي) (بشيشي، 2016، ص.170).

خلاصة الفصل الأول :

يستعرض هذا الفصل التطورات النظرية التي تفسر كيفية تأثير السياسة النقدية (التي تديرها البنوك المركزية) على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، مع التركيز على آليات التأثير والجدل الفكري حولها.

باختصار العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي تتمحور حول قدرة البنك المركزي على التأثير في النشاط الاقتصادي عبر التحكم في النقود وأسعار الفائدة، مع اختلاف هذا التأثير بين المدى القصير والطويل، السياسة النقدية قادرة الى ادارة التقلبات الاقتصادية (التضخم والبطالة) على المدى القصير، ولكنها لا تستطيع رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد على المدى الطويل.

الفصل الثاني :

تطور السياسة النقدية

في الجزائر

الفصل الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر.

الجزائر كغيرها من دول عالم الثالث بعد ما ورثت غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة لأجنبي، وكانت أول خطوة قامت بها آنذاك هي الشروع في تطبيق حزمة من الاصطالحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينيات من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، و مست الاصالحات جميع القطاعات الاقتصادية، أن السياسة النقدية تعتبر بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية، بحيث لها تأثيرا على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي الا أن الحديث عن مستقبل الاقتصاد الجزائري من وجهة الأجراءات و التدابير يقتضي إجراء تقييم شامل للسياسات الاقتصادية و للنتائج التي تحققت على المستوى الاقتصادي (ستيتو وبن بوزيان، 2007، ص.64).

1. دور بنك الجزائر

شهد النظام البنكي الجزائري إصالحات كبيرة مطلع تسعينات القرن الماضي بموجب قانون 10-90 الذي يعتبر خطوة فعلية في تطوير النشاط المصرفي وتحسين أدائه، وهذا من خال ما تضمنه من قوانين و تشريعات التي كانت تهدف بالدرجة الاولى إلى إرساء استقلالية البنك المركزي وتفعيل دور البنوك من خلال دور الوساطة الذي تلعبه وكذا تحسين المنافسة من خلال فتح المجال للقطاع الخاص بالاستثمار في القطاع البنكي (طلال و الهام، 2020، ص.400).

ليس المقصود هنا باستقلالية البنك المركزي أن تكون هنا نصوص تشريعية تفيد أن البنك المركزي يعتبر من جهة مستقلة أو أنه يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن باقي الأجهزة الحكومية في الدولة أو أنه غير تابع لهذه الأجهزة ولكن المقصود بالاستقلالية في هذه المناقشة أن يكون البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية له حرية مطلقة في توجيه واستخدام السياسة النقدية تجاه هدف أسمى يتمثل في تحقيق مصلحة المواطنين وتحقيق هذا الهدف يتطلب (عبد المطلب، 2013، ص ص.965-396):

1. أن تكون لدى البنك المركزي الحرية المطلقة في ادارة سياسته النقدية ولا توجد أي عوائق أو قيود تحد من هذه الحرية.
 2. أن تتسم الأسواق المالية المحلية بالعمق بالشكل الذي يمكنها من استيعاب طرح صكوك الديون العامة أو الخاصة.
 3. ان يكون حجم الدين العام محتملا ، كما يجب ألا يكون هذا الدين قيذا لا موجب له على السياسة النقدية.
- يعتبر بنك الجزائر بنك البنوك، حيث تلجأ اليه هذه البنوك عندما تعاني من نقص في السيولة ، كما أنها تحتفظ بجزء من أرصدها لدى البنك المركزي ، ويقوم البنك بعدة أليات تهدف الى حفظ أرصدة البنوك التجارية من خلال عدة أدوار :

1. يقوم بنك الجزائر بتقرير حول حجم النقد المتداول يشير الى أنه عندما تزداد أصول البنك المركزي بمبلغ معين.
2. يحرص على سلامة نظام المقاصة وتسوية وتسليم الأدوات المالية بين حقوق وديون المصارف .
3. يشرف بنك الجزائر على مراقبة الدفع (بلجازية وبوراق ، مذكرة ماستر، 2024-2025)

4. الاستقرار النقدي ويهدف الى تحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.
5. إصدار العملة وهو يمتلك الحق الحصري في إصدار الأوراق النقدية والعملات المعدنية في الجزائر، ويشرف على عملية تداولها.
6. تنظيم الصرف بحيث ينظم سعر الصرف في إطار سياسة سعر الصرف المحددة ، ويدير الاحتياطات الرسمية للبلاد من النقد الأجنبي.
7. يحدد الشروط والقواعد التي يجب أن تلتزم بها البنوك والمؤسسات المالية لممارسة نشاطها، ويشرف على سلامتها في هذا الإطار.
8. يوجد تحت مظلته مجلس النقد و القرض وهيئة مصرفية مكلفة بالرقابة وفرض العقوبات عند الاقتضاء (خلدون وآخرون، 2021).

2. السياسة النقدية منذ التسعينات

لقد حاولت الجزائر غداة الاستقلال انتهاز سياسة التخطيط وفقا للمنهج الاشتراكي، مما خلق نوعا من المقارنة بين نظام مصرفي قائم على أساس ليبرالي، ومنهج اقتصادي مبني على أساس التخطيط لذا كان لابد من القيام بعدة إصلاحات نقدية كان أهمها الإصلاح النقدي لسنة 1990 والذي اعتبر حجر الزاوية في بناء صرح نظام بنكي متطور.

1-2 إصلاحات السياسة النقدية

في التسعينات وتحديدًا من عام 1994، شهدت السياسة النقدية في الجزائر تحولا جذريا بفعل تطبيق برنامج التكيف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وذلك لمواجهة أزمة حادة في ميزان المدفوعات وثقل الديون الخارجية، ومن أبرز الإصلاحات نجد :

1. تخفيض حاد وسريع لقيمة الدينار: كان التخفيض الكبير لقيمة العملة المحلية ، ولم يكن تعديلا بسيطا بل كانت فقرة اجبارية لتصحيح الخلل بين السعر الرسمي و السعر الموازي في السوق السوداء ، بحيث تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% دفعة واحدة وقد ترددت أنباء عن أن الصندوق النقد الدولي كان يطالب بنسبة تتراوح بين 30% و 50%.
2. تبني سياسات تقشفية (الاستقرار المالي): لوقف نزيف التضخم و العجز تم تبني سياسات حازمة تعرف ب "السياسة التقشفية" وتمثلت في :

- رفع أسعار الفائدة : تم تحديد أسعار فائدة حقيقية مرتفعة بهدف امتصاص السيولة الزائدة من السوق وكبح جماح التضخم الذي يصل الى 30 % سنويا.
 - خفض عجز الميزانية : تم تحديد سقف صهارم للعجز ، بهدف خفضه من 200 مليار دينار في 1993 الى 125 مليار دينار في 1994.
 - تحرير الأسعار : تم رفع الدعم تدريجيا عن العديد من المواد الأساسية مما أدى الى ارتفاع أسعارها.
3. مراجعة دور البنك المركزي : تركزت سياسة بنك الجزائر بشكل كبير على تحقيق الاستقرار النقدي و التحكم في التضخم كأولوية قصوى ، ولم يعد البنك مجرد ممول للخزينة بل أصبح سلاحه الأساسي هو سعر الفائدة لضبط كمية النقود المتداولة (عبدالمطلب ع، 2013).

1-3 تحرير سعر الصرف

أصبحت سياسة سعر الصرف سياسة مستقلة عن السياسات الاقتصادية الأخرى في ظل العولمة الاقتصادية ، ولم تعد مجرد وسيلة حمائية بين الدول ، خاصة بعد أن سمحت اتفاقيات جاماكا (1976)، بتنظيم العلاقات الدولية وفق قواعد محددة لإدارة نظام التعويم الحر، وعلى هذا الأساس أصبح هناك اعتراف رسمي بوجود نظام نقدي دولي جديد يعتمد على مفاهيم وأسس جديدة، وقد تعاضمت أهميته بسبب تزايد الانفتاح الاقتصادي وزيادة التعامل مع العالم الخارجي (بليمان سعاد، ص 97).

1-1-3 أنظمة سعر الصرف :

1-1-3-1 نظام الصرف الثابت

في نظام الصرف الثابت يتم ربط العملة الوطنية وثبيتها بقيمة تعادل مقابل عملة أجنبية أو بسلة من العملات الأجنبية حيث الأوزان تعكس الوزن النسبي للتجارة فاختيار عملة الربط لبلد معين يتم استنادا الى المعرفة بالعملة أو العملات التي تعتقد بها معظم صفقات هذا البلد ، فمن أجل العمل الجيد لنظام الصرف الثابت يجب على الدولة أن تلتزم التزاما كليا بالدفاع على قيمة تعادل العملة سواء في حالة تعرضها لصدمات داخلية أو خارجية وأن تتوفر أو يكون لديها احتياطي صرف كافى من أجل رد عمليات المضاربة ضد العملة.

1-1-3-2 نظام الصرف المرن أو العائم

ومن مؤيدي نظام الصرف المرن الاقتصادي فريد Friedman يقول أن نظام الصرف المرن يتفوق على نظام الصرف الثابت ، فهذا التفوق يكمن في أن مرونة سعر الصرف تحقق هدفين أساسيين هما:

- تجارة دولية بلا حدود.

- الحرية لكل بلد في اختيار السياسة أو الطريقة التي تحقق الاستقرار والتوازن الداخلي للبلد.

فنظام الصرف المرن يترك تحديد أسعار الصرف إلى قوى السوق بالكامل ومع مرور الزمن يتغير سعر الصرف بين عملتين تبعاً لتغيرات عرض العملتين المعنيتين والطلب عليهما ويؤدي ذلك نظرياً إلى الحصول على سعر صرف متوازن.

3-1-1-3 نظام الصرف الوسيط: ومن مؤيدي هذا النظام الاقتصادي: Williamson 1992 و 2000 Krugman بحيث يرون أن نظام صرف وسيطي يعتبر أحسن من نظام صرف ثابت أو نظام صرف مرن فنظام سعر صرف وسيطي هو مزيج بين نظامين (نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن) فهو يأخذ الاستقرار من نظام الصرف الثابت واستقلالية السياسة النقدية من نظام الصرف المرن (برياطي وزيدان، ص.38).
3-1-2 التحكم في التضخم: نظراً للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة ، ويختلف التحكم في التضخم في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة ، نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كلا منها .

يرى أصحاب المدرسة النقدية أن التضخم ظاهرة نقدية سببها هو الفائض في عرض النقود من الزيادة في الانتاج ، وبالتالي فالسياسة الواجب اتباعها في هذه الحالة هي تخفيض عرض النقود ليقل الطلب و تنخفض الأسعار، ومن أهم أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم:

1-نسبة الاحتياطي القانوني : وتستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان و منح القروض لعملائها وذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني، وتلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية ، من خلال تخفيض كمية النقد في التداول ، حيث تعتمد البنوك المركزية الى رفع النسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية ، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان و تخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد .

2-عمليات السوق المفتوحة : يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف تعريفها ، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية وكان أول من استخدم هذه السياسة هو بنك إنجلترا كوسيلة اضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالاً سنة 1931، وكانت تستعمل باعتبارها مجرد وسيلة تدعيمية بهدف جعل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فعالية.

3- سياسة تغيير سعر إعادة الخصم : يعرف بأنه سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي ، كما يقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة الخصم ما لديها من أوراق تجارية ، حيث تلجأ البنوك التجارية الى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان (عبدالمطلب، ص ص. 194-206).

2. النمو الاقتصادي في الجزائر

حظيت ظاهرة النمو الاقتصادي باهتمام الكثير من الاقتصاديين وهو ما نتج عنه العديد من نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، والتي حاول أصحابها من خلالها تفسير هذه الظاهرة وتبيان مختلف أنواعها ومحدداتها، وكيفية قياسها بالإضافة إلى آلية تحقيق النمو الحقيقي والمستقر في الأجل الطويل والمحافظة عليه، ومن هذا المنطلق كانت والزالت معدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي إلى حدوث زيادات حقيقية مطردة في نصيب الفرد من الدخل هدف وغاية إستراتيجية تعمل مختلف الدول النامية لأجل بلوغها وتحقيقها (ميساوي وبن حاح، 2021).

1-2 طبيعة الاقتصاد الجزائري

لقد عملت الجزائر على دعم النمو الاقتصادي من خلال استراتيجيات شاملة للتنوع الاقتصادي كأولوية وطنية وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة للمحيط الاقتصادي والمؤسسي، وهذا لغرض تفعيل مساهمة القطاعات الأخرى لخلق فرص بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، كانت نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية خلال السنوات الأربعين الماضية والمتتمثلة في بقاء النمو الاقتصادي وضعف التنوع الاقتصادي، وتراجع مؤشرات الرفاهية الاجتماعي، وارتفاع مستويات الفقر واللامساواة، والآثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي، والفساد المستشري والحكم الفاسد، وانتشار الصراعات والحروب (بن عطية، 2018، ص.106).

-اعتماد قطاع الجزائر على المحروقات : يعد قطاع المحروقات في اقتصاد الدول النفطية قطاع استراتيجي، ومن الدعامات الأساسية لكل اقتصاديات العالمية، وذلك باعتبار النفط في الوقت الحالي المصدر الرئيسي للطاقة والأكثر استخداما في العالم، ومنذ اكتشاف الجزائر للموارد الطبيعية التي تزخر بها من بترول وغاز طبيعي، الأمر الذي سمح لقطاع المحروقات بالتفوق على جميع القطاعات الأخرى، مما جعل الجزائر ونظيراتها من الدول النفطية النامية بالاعتماد شبه الكلي على هذا القطاع.

1-1-2 مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر: يتصدر قطاع محروقات نسبة أكبر في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الأجمالي حيث بلغت نسبة 29.25% في متوسط فترة 2001-2019 بقيمة متوسطها حوالي 3637.62 مليار دج، كما أن الناتج يتأثر بشكل واضح بقطاع المحروقات، كما أنه كلما زاد نمو هذا الأخير زاد معه النمو الاقتصادي الوطني والعكس صحيح، مما يعتبر دليل قاطع على ارتباط الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على النفط.

2-1-2 مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الجزائرية : تمتاز الصادرات الجزائرية بالأحادي ، بحيث يركز بالأساس على المنتجات النفطية ومشتقاتها بنسبة تفوق 95% من الصادرات الاجمالية ، مما جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بشدة للتغيرات في أسعار النفط الدولية ، وكذا لتقلبات قيمة سعر الصرف الدولار الأمريكي باعتباره العملة المستخدمة في التبادلات التجارية في أسواق النفط (عراب سمية، 2021، ص ص.9-10).

2-2 مؤشرات النمو خلال العقود الأخيرة

تميزت العقود الأخيرة في الجزائر بنمو غير متجانس ، اعتمدت بشكل كبير على تقلبات أسعار النفط والغاز والتجارة الخارجية و الصناعة بحيث:

- في الفترة (2015-2019) صدمة انهيار النفط بحيث تباطأ النمو بشكل حاد الى أقل من 2% سنويا مما عكس ضعف الاقتصاد خارج قطاع المحروقات ، وفي جائحة كورونا 2020 سجل الاقتصاد انكماشاً بنسبة -0.5% ، وبعدها مرحلة التعافي (2021-2024) عاد النمو ليتراوح بين 3.3 % و 4.1% بفضل تحسن أسعار الطاقة ورفع وتيرة الانفاق الحكومي.
- رغم تحقيق نمو ايجابي في بعض السنوات لا يزال الاقتصاد هشاً بسبب الاعتماد المفرط على النفط والغاز ، اللذين يمثلان أكثر من 90% من صادرات الجزائر ، حصلت الجزائر على 8.2 فقط من 100 ، وهي علامة على صعوبة المنافسة في الأسواق العالمية خارج مجال الطاقة .
- تبين المؤشرات تحسناً ملحوظاً في رفاهية الانسان 77.8% بفضل عائدات المحروقات التي مولت برامج الدعم الاجتماعي والبنية التحتية ، أما بالنسبة للبطالة لا تزال مرتفعة خاصة بين الشباب 11.4 % اجمالاً قبل الجائحة ، مع نسب أعلى بين الخريجين.
- سجل الميزان التجاري فائضاً ملحوظاً في أوقات ارتفاع الأسعار ، لكنه تحول الى عجز في فترات الانخفاض ، ففي عام 2023 سجلت الصادرات 56 مليار دولار مقابل واردات 43.7 مليار دولار محققة فائضاً تجارياً ايجابياً.
- يواجه القطاع الصناعي تحديات هيكلية كبيرة على الرغم من كونه ثاني أكبر قطاع مشغل للأيدي العاملة بعد الخدمات ، وفقاً لبيانات 2008 كان القطاع الصناعي يستوعب 12.5% من إجمالي اليد العاملة (عيساني راندة، 2025، ص.116).

3-2 تحديات النمو الاقتصادي

1-3-2 البطالة: البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، حيث أنها أصبحت ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، ومن الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، وبالتالي أصبحت مشكلة عويصة تعاني منها كل الشعوب، وتعرف البطالة على أنها: "التعطّل أو الانقطاع الإجباري أو الإرادي لعدد معين من أفراد القوة العاملة، برغم القدرة والرغبة في العمل.

كانت البطالة ولا تزال من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسباب وسبل مواجهتها، مكانة مهمة و متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي، على اختلاف مدارسه واتجاهاته وذلك لمحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها (قنوني حبيب وآخرون، 2013، ص.113).

وهناك عدة أسباب للبطالة نذكر منها :

- فشل سياسة الحكومات التشغيلية لأسباب اقتصادية أو تخطيطية ، وتخلى الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين ، وتقليص التوظيف الحكومي الذي كان سائدا.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وقلة بناء المصانع ودور العمل ، مما أدى الى خفض الاستثمار الحكومي في إيجاد طاقات انتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة.
- عدم توفر فرص العمل في نفس اختصاص المتخرجين من الجامعات والمعاهد بسبب التضخم في أعدادهم وتركزهم في اختصاصات معينة تفوق الحاجة لهم بعد التخرج.
- الأمية المهنية أو الميدانية التي يعاني منها معظم الخريجين والتي بسببها يواجه هؤلاء صعوبات تطبيق ما تعلموه، والخوف والقلق من مواجهة المهنة.

معدل البطالة في الجزائر: أن أغلبية من مجموع البطالة تتمثل في بطالة الشباب ، فقد بلغ معدل البطالة لدى الشباب من الفئة العمرية 16-24 سنة 29.1% في سبتمبر 2018 حيث قدرت 7.4 % لدى الرجال و 15.2 % لدى النساء.

تم تسجيل 668.000 بطلال غير حاصلين على شهادة ،أي بنسبة 45.7 % من مجموع البطالين ،ومن أجمالي فئة البطالين يشكل خريجو التكوين المهني نسبة 26.4 % ، فيما تشكل نسبة خريجي التعليم 27.9 % ، 408.000 بطلال.

ارتفاع نسبة البطالة بين النساء فقد بلغت معدل البطالة عند النساء عرف انخفاضا طفيفا حيث انتقل من 19.5 % في أبريل 2018 الى 19.4 % في سبتمبر 2018 ، حسب ما أعلن الديوان الوطني للإحصائيات (طاهري، 2023، ص.13).

2-3-2 التضخم : أن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا ، ويقصد به الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولهذا يستعمل اصطلاح التضخم دون الاشارة الى حالة أو ظاهرة معينة ، فأن المقصود به هو ارتفاع الأسعار .

أسباب التضخم : لقد أظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وارجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن اجمالها في :

1.زيادة الطلب الكلي : تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود افراط في الطلب على السلع والخدمات ، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار ، ويستند هذا التفسير الى قوانين العرض والطلب ، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها ، فاذا حدث افراط في الطلب اسبب ما مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة.

2.انخفاض العرض الكلي : ما أتينا ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضا قوله على انخفاض العرض الذي من شأنه أن يؤدي الى احداث ظواهر تضخمية ، ومن أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي :

- نقص الثروة الانتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها كالعامل والموظفين و المواد الأولية و الخامات.
- عدم كفاية الجهاز الانتاجي عندما يتصف بعدم المرونة ، فإنه يعجز على سد النقص في العرض.
- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل قد يصل الى حالة التشغيل لجميع طاقاته ، من خلال سياسة الانفاق العام و كثرة النقد الزائد و المتداول في تحقيق البرامج.

3. ارتفاع التكاليف الانتاجية : يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الانتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة ، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.

4. استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج : يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات التي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية ، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي (بلقاسم، 2013، ص.142).

تطور التضخم في الجزائر

لقد اتبعت السلطات النقدية في الجزائر لمدة طويلة سياسة اقتصادية عامة ، بنيت على نظام التخطيط المركزي فلم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي والمستقل ، بحيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين بأن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية :

1. توسع الانفاق الكلي في الجزائر

أن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة (الانفاق الكلي المحلي)، وبشكل قطاع الأجزاء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد ، ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي.

2. الزيادة في التكاليف الانتاجية

أن من بين أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الانتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية ، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها قيود سعرية على المنتجات النهائية ، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل انتاجية العمل البشري.

3. التوسع النقدي غير المراقب والعجز في الميزانية

لقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية السبعينات من القرن الماضي أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة الى اللجوء للاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية ، وتوسيع

الاصدار النقدي حتى بدون مقابل من ذهب و عملة صعبة ، وهذا ما أدى الى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية(مرجع سابق).

2-3-3 ضعف التنوع الاقتصادي

التنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تمثين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع .

في الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنوع الاقتصادي هو تنوع فقط لقطاع الصادرات ، تنوع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من تعريف أو مفهوم التنوع الاقتصادي ، وجزء أساسي من تنوع هياكل الانتاج ومن هذا المنطق فأن التنوع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب، بل يمكن أن يتضمن أيضا احلال الواردات.

-ميكانيزمات التنوع الاقتصادي : هناك اتجاهان يفسران العلاقة بين التنوع والنمو الاقتصادي ، يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنوع الاقتصادي)محفزا و مصدر للنمو الاقتصادي ،ويتمثل الثاني في دراسات عديدة ، تبين أن لانخفاض درجة التنوع الاقتصادي وتركز الانتاج والصادرات أثار سلبية على النمو الاقتصادي ، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنوع الاقتصادي وعدم تركيز الانتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات و القطاعات ، وخلافا لنظرية المزايا النسبية يرى الكثيرون أن التنوع الاقتصادي يقود الى النمو الاقتصادي وذلك ب:

- تقليل المخاطر الاستثمارية.
- تفعيل دور القطاع الخاص.
- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجي.
- تقليص المخاطر المؤدية الى انخفاض حصيلة الصادرات.
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الأجمالي.
- رفع معدل التبادل التجاري.
- خلق مناصب العمل.
- برامج الإصلاح الاقتصادي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.

- زيادة القيمة المضافة .
- تعزيز التنمية المستدامة.
- التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة (عطاء الله بن طيرش وآخرون، 2019، ص.308) .

3.التداخل بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر

السياسة النقدية تعتبر جزءا مهما من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تؤدي السياسة النقدية دورا مهما وفاعلا في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان ، ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي الجزائري كأعلى سلطة نقدية أذ تحقق أهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررهما المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد .

3-1 أثر تخفيض قيمة الدينار على النمو

التخفيض هو إجراء تقوم به السلطة بغية تغيير سعر صرف العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية، وهذا بهدف التقليل من الطلب على النقد الأجنبي و زيادة العرض منه لإزالة العجز في ميزان المدفوعات. ما يخفضة قو ال الشرائية للعملة تجاه الخارج، أما الانخفاض فيحدث دون أي تدخل بل يعتبر انخفاضا لقيمة عملة البلد، نتيجة لعوامل السوق من العرض والطلب ، ولقد عرفت الجزائر عدة تخفيضات بداية من سنوات التسعينات وهذا في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي من أجل تحرير سعر الصرف وتقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وكذا إعطاء الاقتصاد أكثر تنافسية

3-1-1 كيفية تأثير سياسة التخفيض على الميزان التجاري

تؤثر عملية التخفيض على الميزان التجاري باعتبار سعر الصرف رابطا بين اقتصاديات الدول خاصة من ناحية التجارة الخارجية، فارتفاع سعر الصرف أي انخفاض قيمة العملة يؤثر على أسعار الصادرات والواردات كالتالي :

الصادرات : تؤدي عملية التخفيض إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملية الأجنبية ، ما يعني انخفاض أسعار صادرات البلد المخفض، "فتصبح أسعار السلع المحلية أرخص نسبيا من أسعار السلع الأجنبية، ما يعطيها أكثر تنافسية.

الواردات : ينتج عن عملية التخفيض في جانب الواردات أثر فوري على الأسعار ، حيث ترتفع أسعار الواردات ما قد يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري هذا في الأجل القصير. لكن في الأجل المتوسط والطويل تتأثر الكميات المستوردة حيث تراجع نتيجة لارتفاع الأسعار ، ما يؤدي مرة أخرى إلى تحسن وضعية الميزان التجاري (رزقي و بن عناية، 2021، ص.562).

2-3 دور أسعار الفائدة في تحفيز الاستثمار:

يعد سعر الفائدة من أهم قنوات انتقال أثار السياسة النقدية ، والذي يعتبر كعامل مهم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل ، وهو الثمن الذي يدفعه البنك كنسبة مئوية من المبالغ المودعة لديه لأجل معين ، أو العائد الذي يتحصل عليه البنك كنسبة مئوية من القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات خلال فترة زمنية محددة.

يعبر استقرار معدلات الفائدة في أي بلد على استقرار السياسة النقدية والذي يعتبر كمؤشر ايجابي يحسن من المناخ الاستثماري للبلد المضيف وبالتالي زيادة فرصة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويختلف دور سعر الفائدة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المرحلة التي يمر بها الاستثمار والقدرات التمويلية للشركة الأم وهي كالتالي :

1-2-3 مرحلة توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

عموما في هذه المرحلة لا توجد علاقة مباشرة بين تغيرات سعر الفائدة في البلد المضيف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، لأن تمويل هذه الاستثمارات يكون كليا من طرف المستثمر الأجنبي ، الا أن لتغيرات سعر الفائدة تأثيرا غير مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يسعى المستثمر في هذه المرحلة الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ، وتوجد علاقة مباشرة بين أسعار الأوراق المالية وأسعار الفوائد السائدة ، فكلما ارتفعت الأسعار الفائدة فأن أسعار الأوراق المالية تميل للانخفاض ، وهذا يشجع المستثمر على اقتنائها من أجل المضاربة فيها وخاصة في حالة توفر الدولة المضيفة على سوق مالية متطورة.

2-2-3 مرحلة الاستغلال :

حيث يكون تأثير سعر الفائدة معاكسا للمرحلة الأولى ، فغالبا ما تلجأ الشركات الأجنبية المستثمرة في مرحلة الاستغلال الى البنوك المحلية لتمويل نشاطات التوزيع والتسويق وتوسع الاستثمارات وبالتالي فأن كلما كانت أسعار الفائدة منخفضة كلما شجع ذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر ، فأن تأثير أسعار الفائدة على تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف حسب مرحلة الاستثمار وحسب الخطة التي رسمها المستثمر لمختلف مراحل الاستثمار (برنه وشربي، 2021، ص118).

3-3 العلاقة بين التضخم والنمو في السياق الجزائري.

اعتبرت العلاقة ما بين التضخم والنمو الاقتصادي من بين أهم الموضوعات الاقتصادية التي كانت محل العديد من الدراسات التحليلية والتجريبية في العديد من الأقطار وإن لم نقل في كل دول العالم، وقد أضفت هذه الدراسات إلى نتائج متضاربة وغير متجانسة فيما بينها رغم أنها اتفقت في معظمها إلى أن المعدلات المرتفعة من التضخم سيكون لها أثر سلبي كبير على النمو الاقتصادي، هذا ما أدى إلى طرح تساؤل حول أنه إذا كانت للمستويات المرتفعة من التضخم تأثير على النشاط الاقتصادي فما هو بالتحديد المعدل الذي سيبدأ منه هذا التأثير السلبي للتضخم، هنا لجأ الاقتصاديون في السنوات الأخيرة إلى طرق قياسية جديدة لدراسة هذه العلاقة (شلوفي وآخرون، 2020، ص.689).

يمكن لمؤشر التضخم أن يكون ذو علاقة موجبة أو سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج وآثار السياسة الاقتصادية المتبعة، فزيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان مصدره زيادة معدلات الإنتاج في أغلب قطاعات النشاط الاقتصادي، فهذا يؤدي إلى زيادة العرض كمعدل يعادل أو يفوق الزيادة في الطلب الناتج عن النمو وبالتالي ينتج عن زيادة معدل النمو الاقتصادي استقرار أو حتى انخفا في معدل التضخم، أما إذا كانت درجة استجابة العرض أقل من زيادة الطلب فالنتيجة تكون عكسية (زيادة في معدل التضخم). في حالة الاقتصاد الجزائري، نلاحظ أن معلمة معدل التضخم موجبة فتدل على تأثيره الطردي على النمو الاقتصادي (0,012)، وهذا يعني أن معدل التضخم يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر، فإن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي غالباً ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة كتطورات السوق العالمية، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالباً زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات (تعويض النقص في العرض المحلي) لمقابلة الزيادة في الطلب، قد ظهر معدل الارتباط بين المؤشرين موجباً دلالة على أن تغير العرض الكلي المصاحب للزيادة في النمو هو أقل من تغير الطلب وأن تأثير مؤشر النمو على التضخم ضعيف على العموم (مولاي وسفير، 2019، ص.697).

خلاصة الفصل الثاني:

تطور السياسة النقدية بدأ من غداة الاستقلال حتى ليومنا الحالي، بحيث مرت الجزائر بعدة مراحل منها مرحلة الإصلاحات والتي بدأت من 1990، وبدأت هذه الإصلاحات الجذرية بقانون "النقد و العرض" لسنة 1990، وتمثلت في عدة مراحل منها استقلالية البنك المركزي، وتحرير سعر الصرف و التحكم في التضخم. السياسة النقدية في الجزائر أثبتت أنها ماهرة في ادارة الأزمات والسيولة (الأدوات)، لكنها لم تستطع بعد التحرر من التبعية المالية للدولة (الأهداف)، مما جعل النمو الاقتصادي رهينة بتقلبات أسعار المحروقات.

الفصل الثالث :

التحقيق التجريبي

للسياسة النقدية في

النمو الاقتصادي

للجزائر

الفصل الثالث: التحقيق التجريبي للسياسة النقدية في النمو الاقتصادي للجزائر

يعد التحليل النظري الأثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي مختلف النظريات الاقتصادية التي تطرقت لهذا الموضوع، وبعد الدراسة التحليلية للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي، سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مهمة و هذا باستعمال كل من برنامج EVIEWS وذلك باتباع خطوات المنهج الاقتصاد القياسي، كما يتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف الى تحديد حجم تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ومدى علاقة والتداخل بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على النظريات الاقتصادية وعلى الدراسات السابقة وذلك باستخدام الطرق القياسية والاحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات لصياغة النموذج وتقديره وفق الدراسات الاقتصادية والاحصائية خلال الفترة من 1990 الى 2024.

1. المنهجية الاحصائية.

1-1. اختيار النموذج القياسي .

2-1. الدراسات السابقة.

* دراسة (Mutinida, 2014) والتي كانت تحت عنوان أثر أقراض سعر الفائدة على النمو الاقتصادي وتمت بالاعتماد على جمع الأدلة التجريبية والبيانات من البنك المركزي الكيني لمدة 10 سنوات 2003-2012 وباستخدام نموذج الانحدار والارتباط المتعدد ومن بين النتائج المتحصل عليها :

- الزيادة في معدلات الفائدة تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في البلاد.
 - يؤثر الاستثمار الاجمالي ايجابا على النمو الاقتصادي.
 - وكشفت أيضا أن الزيادة في معدلات التضخم وسعر الصرف وعجز الموازنة تؤثر سلبا على الاقتصاد.
- * دراسة (King & Levine, 1993) والمعنونة ب دور التطور المصرفي في النمو الاقتصادي ل 80 دولة نامية الفترة 1960-1986 واللدان استخدمنا عدد من مقاييس التطور المالي:

- متوسط الموجودات السائلة للنظام المالي الى الناتج المحلي الحقيقي .
- متوسط معدل الائتمان المخصص للقطاع الخاص الى اجمالي الائتمان المحلي .
- متوسط الائتمان المصرفي الى اجمالي الاقتراض.
- توظيف عدة مقاييس للنمو منها متوسط دخل الفرد ومتوسط التعليم و مؤشرات تعكس سعر الصرف والتجارة والسياستين المالية والنقدية.

* دراسة (Demirel & Karaoğlu, 2021) بحثت في العلاقات غير المتماثلة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في تركيا، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي ARDL خلال الفترة من الربع الأول لعام 2004 إلى الربع الرابع لعام 2019 ، أشارت نتائج الدراسة إلى أن انتقال سعر الصرف إلى معدل التضخم غير متماثل في تركيا على المدى الطويل .فارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% يزيد معدل التضخم السنوي بنسبة 0.11% على المدى الطويل، في حين أن انخفاض سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم

بنسبة 0.28% أما في الأجل القصير، فإن انخفاض سعر الصرف ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل التضخم بينما تؤدي الزيادة في سعر الصرف إلى زيادة معدل التضخم.

* دراسة (Bastin, et al, 2021) إلى تناول التأثيرات غير الخطية للعلاقة بين قنوات نقل السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في إيران، خلال الفترة 1982 - 2018 باستخدام نموذج NARDL النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أظهرت إلى أن لكل من الائتمان المصرفي وسعر الصرف تأثير سلبي وكبير على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، أما أسعار الفائدة لم يكن لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

* دراسة (Bassem & Raimundo, 2017)، والتي تناولت موضوع "تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي" حيث قاما بتطبيق مواصفات متجه الانحدار الذاتي (VAR)، باستخدام بيانات للفترة من 1980 إلى 2013، وذلك باستخدام الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتم تحويل جميع البيانات إلى الأرقام الحقيقية باستخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة وتحويلها إلى لوغاريتمات باستثناء الرقم القياسي لأسعار الجملة وسعر الفائدة وسعر الصرف.

3-1 اختيار النموذج القياسي

يوجد العديد من النماذج التي قد تم استخدامها في الدراسات والتي تناولت موضوع "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي"، وفي هذه الدراسة سوف يتم الارتكاز على دراسة (Ogwuche&Obiaje, 2023)، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الفترات الموزعة (ARDL)، باستخدام بيانات ربع السنوية للفترة من 1985 إلى 2022 للاقتصاد النيجيري، وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي، والناتج الداخلي الخام، واجمالي الاستثمار، سعر الصرف الاسمي، والعرض النقدي، وقد تمت دراسة حالة الاقتصاد الجزائري في الفترة من 1990 إلى 2024، وقد طرح النموذج التالي:

$$RGDP = f (INTR, MS, INF, EXR)$$

4-1 تعريف وبناء معطيات الدراسة

بالاعتماد على المعادلة الأولى فقد توفرت لنا المتغيرات التالية:

$$RGDP = \beta_0 + \beta_1 INTR + \beta_2 MS + \beta_3 INF + \beta_4 EXR_{t-2}$$

الجدول (1): يمثل تعريف المتغيرات

المتغيرات	تعريفها	المصدر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي الدخل المكتسب من خلال إنتاج السلع والخدمات في منطقة اقتصادية خلال فترة محاسبية، ويمكن قياسه ب ثلاث طرق مختلفة: باستخدام إما منهج الإنفاق، أو منهج الدخل، أو منهج الإنتاج.	(WDI, 2026)
INTR	سعر الفائدة هو المبلغ الذي يتقاضاه مالكو أنواع معينة من الأصول المالية، معبراً عنه كنسبة مئوية من رأس المال على مدى فترة زمنية محددة، مقابل استثمارها للأصول المالية التي تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى.	(WDI, 2026)
EXR	يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو إلى السعر المحدد في سوق الصرف المرخص قانوناً. هذا المؤشر يمثل نسبة وحدات العملة المحلية إلى دولارات الولايات المتحدة. ويتم اشتقاق هذا المؤشر كمتوسط خلال الفترة المرجعية.	(WDI, 2026)
INF	يعكس التضخم، كما يُقاس بمؤشر أسعار المستهلك، النسبة المئوية السنوية للتغير في تكلفة حصول المستهلك العادي على سلة من السلع والخدمات التي قد تكون ثابتة أو متغيرة على فترات محددة، مثل سنوية.	(WDI, 2026)
Ms	النقد الواسع هو مجموع جميع الأدوات المالية السائلة التي تحتفظ بها القطاعات التي تحتفظ بالنقد والتي تُقبل على نطاق واسع في الاقتصاد كوسيلة للتبادل، بالإضافة إلى تلك التي بالإضافة إلى العملات التي يمكن تحويلها إلى وسيلة تبادل في غضون فترة قصيرة بقيمتها الاسمية الكاملة أو ما يقاربها. ويُعبّر عن هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	(WDI, 2026)

2. التحليل التجريبي.

1-2. تقدير و نتائج النموذج.

منهجية البحث لهذه الدراسة بحاجة الى اختبار ومعرفة سعر الفائدة و التضخم وسعر الصرف والنتائج المحلي الاجمالي والعرض النقدي، بحيث يوضح هذا القسم من هذه الدراسة حجم عينة البيانات المحددة، وتعريف المتغيرات، وعينة الدراسة بالاضافة الى مواصفات نموذج الدراسة، كما تقوم هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية بفترة زمنية 1990-2024 ، مع أن البيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI, 2026)، مع استخدام الحزمة الاحصائية الجاهزة EViews v.13، استمد نموذج هذه الدراسة انطلاقا من دراسة (Ogwuche&Obiaje, 2023)، وأن نوع التصميم البحثي الذي تم اختياره لهذه الدراسة هو للأمر الواقعي لملاحظة التغير الاقتصادي لسعر الفائدة و سعر الصرف والنمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة الزمنية المحددة، كما يدعم هذا النموذج من طرف رؤية صندوق النقد الدولي، أين يعتمد التحليل على نموذج هيكلي.

ستقوم هذه الدراسة باستخراج البيانات المعطاة وتفسيرها واختبارها واستخلاص استنتاج للموضوع، فيما يلي الجدول يوضح المتغيرات التي يجب مراعاتها وقياساتها:

الجدول 2: نتائج اختبار pp للجذر الأحادي

Variables	Phillips-Perron's Unit Root Test Statistics		
	Intercept & trend	Intercept	Non
GDP	-2.143863 (0.5041)	- -	6.641902 (0.0000)
D(GDP)	-4.222064 (0.0110)	3.495662 (0.0014)	- -
INF	-1.963044 (0.5999)	- -	-1.550336 (0.1306)
D(INF)	-6.180261 (0.0001)	- -	-5.729623 (0.0000)
EXR	-1.925670 (0.6193)	2.723355 (0.0104)	- -
INTR	-4.077470 (0.0152)	- -	-3.924839 (0.0004)
MS	-4.174983 (0.0121)	- -	- -

المصدر: مخرجات EViews v.13

للجذر الأحادي قد بين بأن جميع متغيرات هذه الدراسة لكل من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، معدل اختبار pp

(، سعر الصرف الاسمي (EXR)، العرض النقدي (MS)، سعر الفائدة (INTR)، هي سلاسل زمنية التضخم (INF)

مستقرة عند أخذ التفاضلات الأولى لها (1) ا، مع أنها تبرز خاصية عشوائية من نوع TS.DS و بناء على نتائج الاستقرارية المتحصل عليها، فانه يمكن اتباع منهجية الانحدار الذاتي ذات التوزيع ARDL المتباطئ

لتقدير هذا النموذج الخاص بالسياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

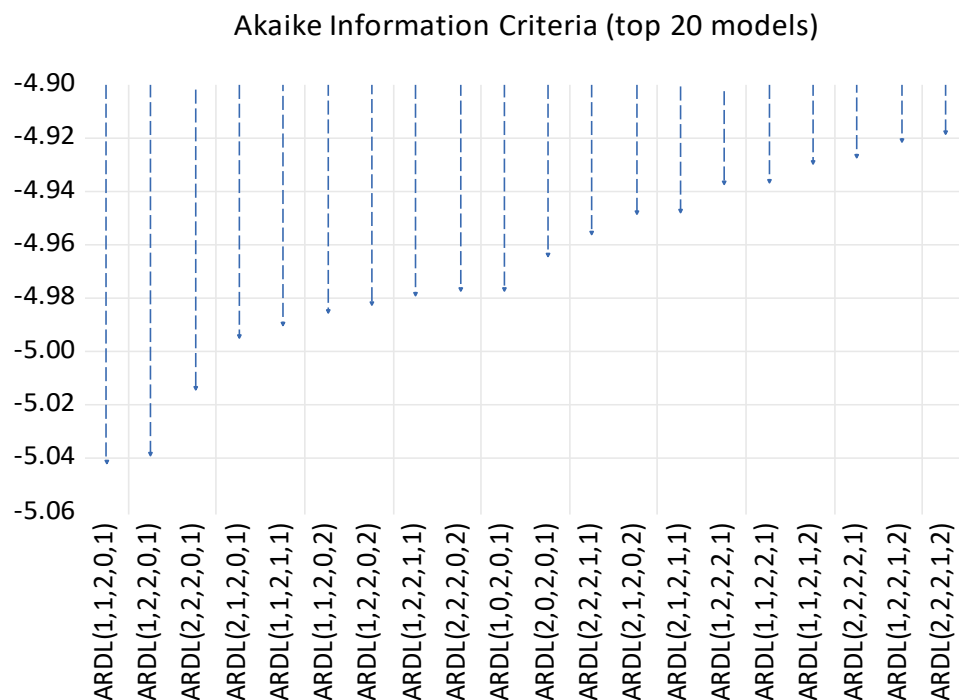
الجدول 3: نتائج تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDP(-1)	0.800585	0.122681	6.525758	0.0000
EXR	-0.001557	0.000975	-2.307084	0.0308
EXR(-1)	0.001131	0.000661	1.709934	0.1013
INF	0.000985	0.000981	1.004489	0.3261
INF(-1)	-0.001035	0.000988	-1.047848	0.3061
INF(-2)	-0.001777	0.000778	-2.282740	0.0325
INTR	0.001271	0.000640	1.984883	0.0598
MS	-0.003643	0.000973	-3.745157	0.0011
MS(-1)	0.002494	0.000999	2.497679	0.0205
C	5.138383	3.088997	1.663447	0.1104
@TREND	0.007368	0.004721	1.560653	0.1329
R-squared	0.997796	Mean dependent var		25.69776
Adjusted R-squared	0.996754	S.D. dependent var		0.299787
S.E. of regression	0.017079	Akaike info criterion		-5.040759
Sum squared resid	0.006417	Schwarz criterion		-4.541924
Log likelihood	94.17253	Hannan-Quinn criter.		-4.872916
F-statistic	983.7673	Durbin-Watson stat		1.705144
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات EViews V.13

نتائج التقدير جاءت بعد تحديد الفجوة الزمنية المتباطئة التي سمحت بخلو هذا النموذج المقدر من المشاكل القياسية، والتي تحددت حسب معيار Akaike بالفجوة الزمنية (1.1.2.0.1).ARDL

الشكل 1: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.



المصدر: مخرجات EViews V.13

أين أثبتت احصائية Q-Statistics لمربعات البواقي كما يظهر الشكل 1 الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية وأن البواقي هي خطأ أبيض لها توزيعا طبيعيا حسب الشكل 2.

الشكل 1: دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي.

Date: 05/25/26 Time: 11:20

Sample (adjusted): 1992 2024

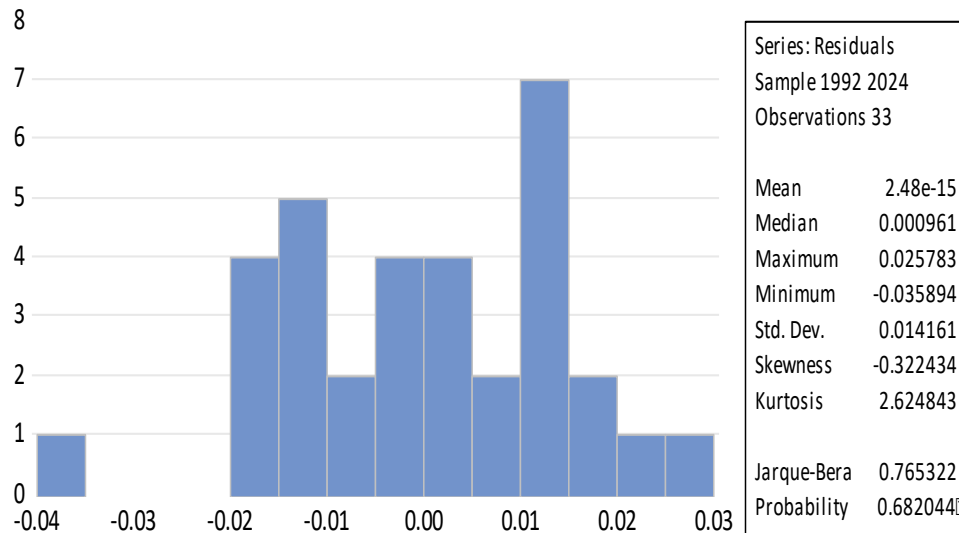
Included observations: 33 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.010	0.010	0.0037	0.952
		2	-0.227	-0.227	1.9266	0.382
		3	-0.232	-0.239	3.9952	0.262
		4	-0.084	-0.159	4.2780	0.370
		5	0.142	0.023	5.1050	0.403
		6	0.336	0.268	9.9285	0.128
		7	-0.133	-0.128	10.712	0.152
		8	-0.160	-0.021	11.899	0.156
		9	-0.119	-0.056	12.586	0.182
		10	-0.011	-0.068	12.592	0.247
		11	0.062	-0.096	12.797	0.307
		12	0.115	-0.019	13.522	0.332
		13	-0.142	-0.109	14.689	0.327
		14	-0.130	-0.118	15.714	0.331
		15	0.033	0.023	15.784	0.397
		16	0.019	-0.072	15.808	0.466

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات EVIEWS V.13

الشكل 2: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.



المصدر: مخرجات EVIEWS V.13

لا توجد مشكلة اختلاف التباين للأخطاء العشوائية أي أنها ثابتة عبر الزمن، وهذا بناء على النتائج المتحصل عليها في الجدول 4، حيث أن القيمة الاحتمالية لاحصائية $F(1,31) = 0.9559$ Prob fischer مع القيمة

الاحتمالية الخاصة بمشاهدات معامل التحديد $\text{Prob. Chi-square}(1)=0.9541$ هما أكبر من القيمة الاحتمالية الحرجة 5% .

الجدول 4 : نتائج اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية .

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.003109	Prob. F(1,30)	0.9559
Obs*R-squared	0.003316	Prob. Chi-Square(1)	0.9541

المصدر: مخرجات EVIEWS V.13

وبخصوص وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات هذه الدراسة من عدمها، فانه تم الاستعانة باختبار الحدود لوجود العلاقة التوازنية Long Run Form and Bounds Test ونتائجه موضحة في الجدول 5، حيث تبقى هذه العلاقة مجهولة تماما عند مستوى المعنوية 5% ، لأنها تقع ضمن منطقة الشك، وهذا لأن القيمة الاحصائية

$F\text{-statistic} = 4.540188$ المتحصل عليها من نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر تقع بين القيمتين الحديتين العليا $I(1)$ والدنيا $I(0)$ ، حيث أنه لا يتم رفض الفرضية H_0 او القبول بالفرضية البديلة H_1 ، اما عند باقي مستويات المعنوية: 1% و 10% على التوالي، فانه لا توجد علاقة توازنية بين هذه المتغيرات، لان القيمة الاحصائية $F\text{-statistic} = 4.540188$ اقل من القيم الحدية الدنيا $I(1)$ وبالتالي تم رفض الفرضية H_1 والقبول بالفرضية البديلة H_0 التي تشير الى غياب علاقة تكامل مشترك بين متغيرات هذه الدراسة. أيضا هذه النتائج كذلك اكدت باستعمال إحصائية، $t\text{-statistic}$ غير ان عند مستوى المعنوية 1% و 10% تبقى هذه العلاقة التوازنية غير معروفة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي .

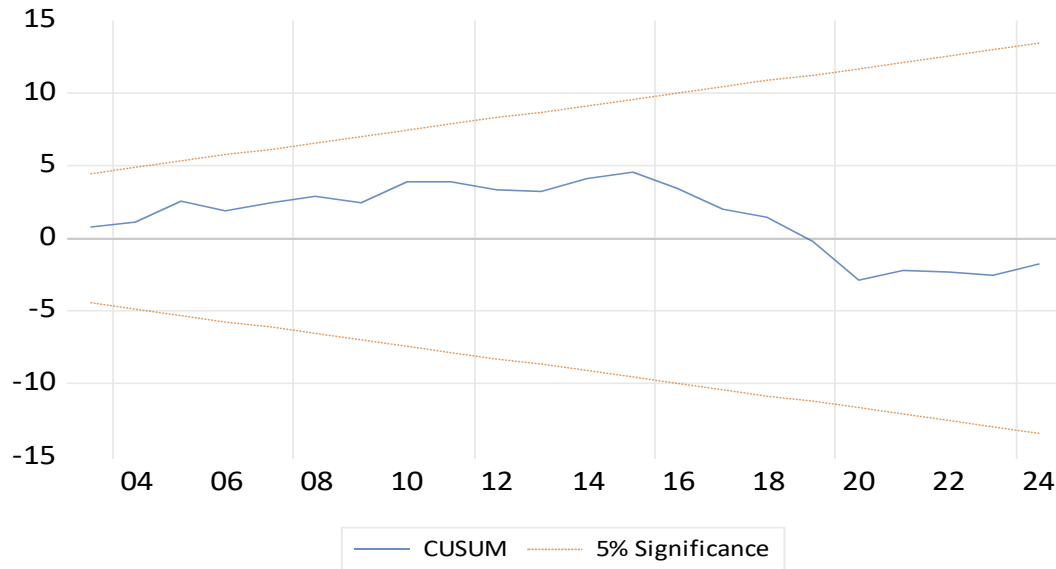
الجدول 5 : نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 4	
Trend type: Unrest. trend (Case 5)	
Sample size: 33	
Test Statistic	Value
F-statistic	4.540188
t-statistic	-1.625478

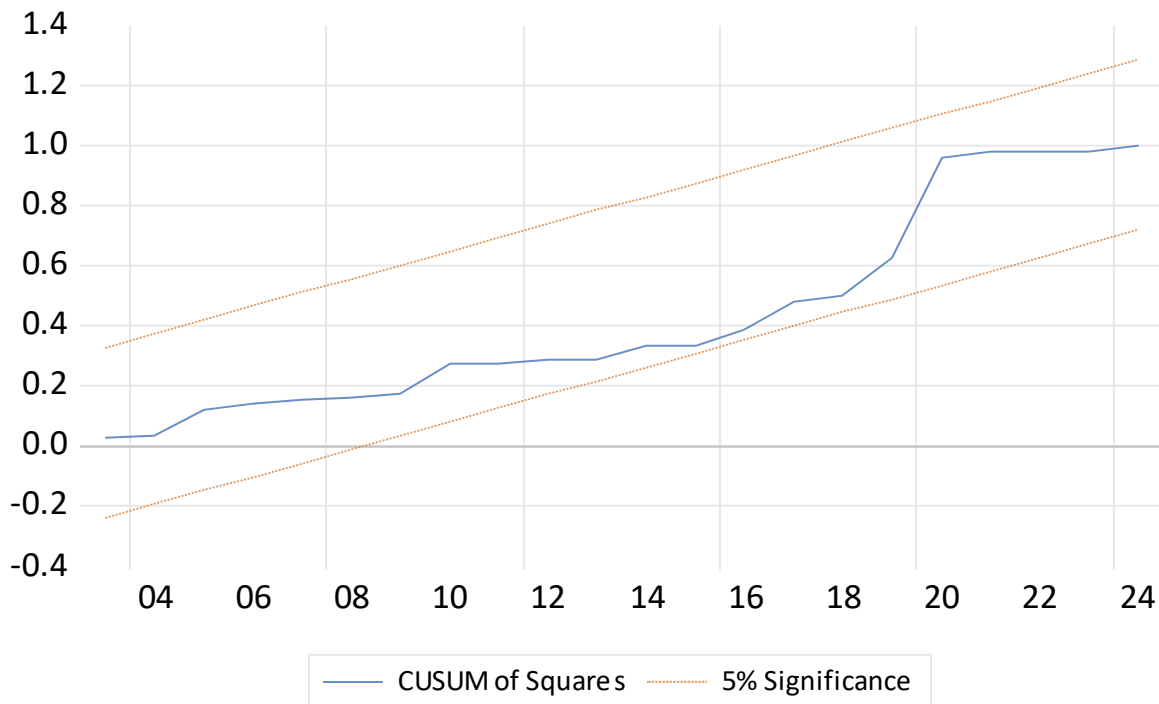
	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
F-Statistic						
30	3.430	4.624	4.154	5.540	5.856	7.578
35	3.374	4.512	4.036	5.304	5.604	7.172
Asymptotic	3.030	4.060	3.470	4.570	4.400	5.720
t-Statistic						
Asymptotic	-3.130	-4.040	-3.410	-4.360	-3.960	-4.960
* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.						

المصدر: مخرجات EViews V.13

من القضايا الفنية القياسية الحساسة هو ان المعلومات المقدرة لهذا النموذج بواسطة منهجية الانحدار الذاتي ذات التوزيع المتباطئ ARDL انها كانت ثابتة، أي مستقرة عبر الزمن لطيلة فترة الدراسة، بالتالي لا يوجد اختلال هيكلي حاصل، ولا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج هذه الدراسة استنادا لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.



المصدر: مخرجات EViews V.13



المصدر: مخرجات EViews V.13

نتائج وتحليل:

عدم وضوح العلاقة التوازنية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر وغياها تماماً عند بعض مستويات المعنوية وهذا حسب منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك، ما هو الا نتيجة لضعف فعالية السياسة النقدية مع عدم كفاية تطوير النظام المالي في الجزائر.

هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية (Fiscal Dominance) ويقصد بها في الاقتصاديات الريعية كالجزائر، النمو الاقتصادي (\$GDP) تقوده السياسة المالية (الإنفاق العام الممول بالجباية البترولية) وليس السياسة النقدية، عندما ترتفع أسعار النفط، تزيد الحكومة الإنفاق، فينمو الاقتصاد. عندما تنخفض، يتقلص الإنفاق ويتباطأ النمو، البنك المركزي (بنك الجزائر) يجد نفسه غالباً في موقف المتكيف (Accommodating) مع السياسة المالية، مما يجعل تأثير أدواته النقدية المستقلة على النمو الحقيقي ضعيفاً وغير مستقر على المدى الطويل.

1. تفسير سلوك المتغيرات النقدية في نموذج دراستنا :

- **سعر الفائدة :** في الاقتصادات المتقدمة، خفض سعر الفائدة يحفز الاستثمار والنمو في الجزائر، قناة سعر الفائدة (Interest Rate Channel) ضعيفة جداً، الجهاز المصرفي تهيمن عليه البنوك العمومية، والقروض غالباً ما توجهها سياسات الدولة التنموية أو برامج الدعم (معدلات فائدة مدعومة)، الاستثمار الخاص لا يتأثر كثيراً بتغير سعر الفائدة المرجعي لبنك الجزائر، مما يقطع الصلة القياسية الواضحة بين سعر الفائدة والنمو.
- **النقد الموسع (M2) :** العلاقة بين الكتلة النقدية والنمو في الجزائر معقدة، التوسع النقدي غالباً لا يقابله توسع في الجهاز الإنتاجي (خارج المحروقات)، إضافة إلى ذلك هناك نسبة ضخمة من الكتلة النقدية تتداول في السوق الموازية (القطاع غير الرسمي) خارج النظام المصرفي، مما يجعل سيطرة البنك المركزي على السيولة وإعادة توجيهها للنمو الاقتصادي محدودة وتتسم بالغموض.
- **سعر الصرف الاسمي :** يعتمد بنك الجزائر سياسة التعويم الموجه تخفيض قيمة الدينار غالباً ما يُستخدم كـ "أداة محاسبية" لزيادة قيمة الجباية البترولية بالدينار لتغطية عجز الموازنة العامة، وليس لتحفيز الصادرات (لأن 95% من الصادرات هي محروقات مسعرة بالدولار عالمياً) بالتالي، تراجع سعر الصرف لا يحفز النمو، بل يؤدي إلى النقطة التالية.
- **التضخم :** بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي والاعتماد الكبير على الاستيراد، فإن أي توسع نقدي غير مدروس (مثل التمويل غير التقليدي أو طباعة النقود بين 2017-2019) أو تخفيض لقيمة

الدينار يترجم مباشرة إلى تضخم مستورد وتآكل في القدرة الشرائية، مما يضغط سلباً على الاستهلاك الكلي والنمو.

2. التبرير القياسي للنتيجة (الصدمات الهيكلية) :

فترة دراستنا (1990 - 2024) هي فترة مليئة بالصدمات الهيكلية العنيفة (Structural Breaks) التي تمنع استقرار العلاقة التوازنية، ومنها:

- التحول لاقتصاد السوق وبرنامج التعديل الهيكلي (FMI) في التسعينيات.
- طفرة أسعار النفط (2001 - 2014) وتسديد المديونية.
- صدمة انهيار أسعار النفط (2014) وبدء تآكل احتياطات الصرف.
- تطبيق التمويل غير التقليدي (2017 - 2019).
- صدمة جائحة كورونا (2020).

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تم المحاولة من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)، وذلك باستخدام مبادئ الاقتصاد القياسي بهدف التوصل الى معرفة مدر تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حيث تم تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسات القياسية وجمع البيانات الخاصة بها من مصادر مختلفة، وبعد ذلك تم فحص استقرارية المتغيرات، تفيد هذه الطريقة المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض، تم تحديد المتغيرات عدد فترات الابطاء المناسبة للمتغيرات والخطوة الموالية تم اختبار pp للجذر الأحادي ثم تقدير نموذج ARDL وبعدها اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية من أجل الحصول على نتائج دقيقة لدراسة قياسية للجزائر في الفترة من 1990 الى 2024.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة:

ان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تطوير النمو الاقتصادي الوطني ، ولأجل ذلك توجب باجراء دراسة قياسية بغية التحديد وبشكل دقيق لطبيعة العلاقة التي تربط السياسة النقدية مع متغيرات الدراسة.

ولدراسة هذا الموضوع بشكل كافي ومتكامل كان لابد من التعرض لعدة نقاط رئيسية حيث تناولت المرحلة الاولى من الدراسة استعراض أهم الاساسيات المتعلقة بالسياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، وبعد ذلك التطرق لكل من المدارس الفكرية والكلاسيكية والكينزية والنقدية للسياسة النقدية لأبراز مفهومها في كل المدارس وأهم المؤيدين والرواد لكل مدرسة ، أما بعد ذلك تطرقنا لتعريف السياسة النقدية وأهدافها و أدواتها بصفة خاصة وهذه كانت كل ما تعلق بالسياسة النقدية ، أما بالنسبة للنمو الاقتصادي تطرقنا الى تعريف النمو ونظريات النمو المتمثلة في الكلاسيكية النيوكلاسيكية والكينزية ، ونظرية النمو الداخلي ، وبعدها عرفنا مؤشرات النمو الاقتصادي ، ودرسنا العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ،

أما في المرحلة الثانية من البحث تعرفنا على السياق الجزائري ، ودرسنا تطور السياسة النقدية في الجزائر وما شملته من اصلاحات ، وتعرفنا على النمو الاقتصادي في الجزائر وما واجهته من تحديات ، وفي الأخير درسنا التداخل بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري، ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024 ، ثم بعد ذلك اشارة الى جملة من الاقتراحات التي تأتي على أساس النتائج المتوصل اليها، ومن خلال دراستنا يمكننا الاجابة على الاشكالية العامة هل السياسة النقدية تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائري ؟ من خلال نتائج الدراسة تبين بأن هناك علاقة غامضة ومجهولة في الجزائر .

نتائج الدراسة:

- زيادة عرض النقود تؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل ، مما يدعم هذه الأداة في الاقتصاد الجزائري، هذا يتوافق مع توجه الدولة لتحفيز الاستثمار والاستهلاك كركائز للنمو.

- رفع سعر الفائدة الذي يقرض به البنك المركزي البنوك التجارية (سعر اعادة الخصم) يساهم بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي.
- استهداف معدلات تضخم محددة قد يكون له تأثير سلبي على النمو، بينما ارتفاع الأسعار نفسه (التضخم) لا يظهر تأثيرا يذكر على الناتج المحلي الاجمالي.
- السياسة النقدية تكون أكثر فاعلية في الأجل القصير بينما تظهر السياسة المالية (كالانفاق الحكومي) أقوى من الأجل الطويل.
- ان سعر الفائدة أداة من أدوات السياسة النقدية لا تتمتع بالمرونة اللازمة وهي قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

التوصيات والاقتراحات :

- العمل على تحسين كفاءة الجهاز البنكي الجزائري ليستجيب لمتطلبات النمو الاقتصادي العالمي المتسارع.
- عدم الاعتماد على أسعار الفائدة كعامل مؤثر في المتغيرات الاقتصادية لكنه يبقى أداة من أدوات السياسة النقدية تمكن من تحقيق جملة من الأهداف.
- ضرورة تصميم سياسة نقدية جيدة من خلال الاعتماد على أسعار الفائدة قصيرة الأجل التي تعتبر كأداة سياسية تعمل على جذب رؤوس الأموال وتفتح السيولة الفائضة الطريق أمام العجز الهيكلي.
- التوجه نحو مرونة سعر الصرف بحيث يقترح صندوق النقد الدولي منح مزيد من المرونة للدينار، ليكون بمثابة ممتص صدمات للتقلبات الخارجية بدلا من الاعتماد على الاحتياطات.

أفاق البحث:

يبقى هذا الموضوع يثير الكثير من التساؤلات :

- محدودية تأثير سعر الفائدة على الاستثمار محدود، حيث تهيمن البنوك العامة على السوق .
- اقتصاد موازي و تأثير السياسة النقدية كيف تؤثر زيادة المعروض النقدي لتمويل العجز على الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.
- أثر السياسات النقدية على التضخم تحليل مدى نجاح التشديد النقدي في خفض التضخم المتوقعة.

الملاحق

الملاحق(1): مصادر المعطيات.

(1) احصائيات البنك العالمي (WDI, 2026).

الملحق (2):

(1) اختبار pp للجذراأحادي GDP :

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.143863	0.5041
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000469
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000963

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(LNGDP)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 19:52

Sample (adjusted): 1991 2024

Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	-0.136752	0.081087	-1.686476	0.1017
C	3.460033	2.037661	1.698042	0.0995
@TREND("1990")	0.004281	0.002482	1.725165	0.0945
R-squared	0.087883	Mean dependent var		0.026216
Adjusted R-squared	0.029037	S.D. dependent var		0.023021
S.E. of regression	0.022684	Akaike info criterion		-4.650211

Sum squared resid	0.015952	Schwarz criterion	-4.515532
Log likelihood	82.05358	Hannan-Quinn criter.	-4.604281
F-statistic	1.493442	Durbin-Watson stat	1.268853
Prob(F-statistic)	0.240315		

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(LNGDP)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 19:54

Sample (adjusted): 1991 2024

Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.001022	0.000154	6.641902	0.0000
R-squared	0.000297	Mean dependent var		0.026216
Adjusted R-squared	0.000297	S.D. dependent var		0.023021
S.E. of regression	0.023017	Akaike info criterion		-4.676167
Sum squared resid	0.017483	Schwarz criterion		-4.631274
Log likelihood	80.49484	Hannan-Quinn criter.		-4.660857
Durbin-Watson stat	1.336469			

DGDP

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.222064	0.0110
Test critical values:	1% level	-4.262735
	5% level	-3.552973
	10% level	-3.209642

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000439
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000419

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.306263	0.0018
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000440
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000421

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(LNGDP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 20:03

Sample (adjusted): 1992 2024

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.709805	0.164117	-4.325003	0.0001
C	0.019857	0.005681	3.495662	0.0014
R-squared	0.376328	Mean dependent var		0.001467
Adjusted R-squared	0.356210	S.D. dependent var		0.026968
S.E. of regression	0.021638	Akaike info criterion		-4.770044

Sum squared resid	0.014514	Schwarz criterion	-4.679346
Log likelihood	80.70572	Hannan-Quinn criter.	-4.739527
F-statistic	18.70565	Durbin-Watson stat	2.081822
Prob(F-statistic)	0.000147		

اختبار pp للجذر الأحادي INF :

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.963044	0.5999
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	20.46574
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	21.58837

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 20:09

Sample (adjusted): 1991 2024

Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.216438	0.112990	-1.915557	0.0647
C	3.075743	2.586800	1.189015	0.2435
@TREND("1990")	-0.090548	0.100965	-0.896820	0.3767

R-squared	0.107351	Mean dependent var	-0.370777
Adjusted R-squared	0.049761	S.D. dependent var	4.860220
S.E. of regression	4.737753	Akaike info criterion	6.033100
Sum squared resid	695.8353	Schwarz criterion	6.167779
Log likelihood	-99.56270	Hannan-Quinn criter.	6.079029
F-statistic	1.864052	Durbin-Watson stat	1.622492
Prob(F-statistic)	0.172008		

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 20:11

Sample (adjusted): 1991 2024

Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.101880	0.065715	-1.550336	0.1306
R-squared	0.062301	Mean dependent var	-0.370777	
Adjusted R-squared	0.062301	S.D. dependent var	4.860220	
S.E. of regression	4.706388	Akaike info criterion	5.964689	
Sum squared resid	730.9530	Schwarz criterion	6.009582	
Log likelihood	-100.3997	Hannan-Quinn criter.	5.979999	
Durbin-Watson stat	1.741169			

DINF

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.180261	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.262735
	5% level	-3.552973

10% level

-3.209642

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	20.20999
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	10.61402

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(INF,2)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 20:15

Sample (adjusted): 1992 2024

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.994712	0.172477	-5.767198	0.0000
C	-2.033402	1.765866	-1.151504	0.2586
@TREND("1990")	0.076264	0.086626	0.880385	0.3856
R-squared	0.526489	Mean dependent var	-0.439694	
Adjusted R-squared	0.494922	S.D. dependent var	6.634376	
S.E. of regression	4.714975	Akaike info criterion	6.025872	
Sum squared resid	666.9297	Schwarz criterion	6.161919	
Log likelihood	-96.42689	Hannan-Quinn criter.	6.071648	
F-statistic	16.67826	Durbin-Watson stat	2.114547	
Prob(F-statistic)	0.000013			

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(INF,2)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 20:16

Sample (adjusted): 1992 2024

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

	D(INF(-1))	-0.973277	0.169868	-5.729623	0.0000
R-squared	0.504155	Mean dependent var	-0.439694		
Adjusted R-squared	0.504155	S.D. dependent var	6.634376		
S.E. of regression	4.671681	Akaike info criterion	5.950750		
Sum squared resid	698.3874	Schwarz criterion	5.996098		
Log likelihood	-97.18737	Hannan-Quinn criter.	5.966008		
Durbin-Watson stat	2.049322				

اختبار pp للجذراأحادي EXR :

Null Hypothesis: EXR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.925670	0.6193
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	27.74725
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	43.10827

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(EXR)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 20:20

Sample (adjusted): 1991 2024

Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR(-1)	-0.134196	0.079681	-1.684175	0.1022
C	7.788583	2.560795	3.041471	0.0048

@TREND("1990")	0.353549	0.271206	1.303621	0.2020
R-squared	0.099234	Mean dependent var	3.679286	
Adjusted R-squared	0.041120	S.D. dependent var	5.633605	
S.E. of regression	5.516563	Akaike info criterion	6.337484	
Sum squared resid	943.4066	Schwarz criterion	6.472163	
Log likelihood	-104.7372	Hannan-Quinn criter.	6.383414	
F-statistic	1.707567	Durbin-Watson stat	1.313436	
Prob(F-statistic)	0.197920			

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(EXR)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 20:21

Sample (adjusted): 1991 2024

Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR(-1)	-0.037111	0.028640	-1.295766	0.2043
C	6.526697	2.396565	2.723355	0.0104
R-squared	0.049853	Mean dependent var	3.679286	
Adjusted R-squared	0.020161	S.D. dependent var	5.633605	
S.E. of regression	5.576525	Akaike info criterion	6.332031	
Sum squared resid	995.1243	Schwarz criterion	6.421817	
Log likelihood	-105.6445	Hannan-Quinn criter.	6.362651	
F-statistic	1.679010	Durbin-Watson stat	1.366358	
Prob(F-statistic)	0.204325			

اختبار pp للجذر الأحادي INTR :

Null Hypothesis: INTR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.077470	0.0152

Test critical values:	1% level	-4.252879
	5% level	-3.548490
	10% level	-3.207094

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	67.46115
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	46.05949

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(INTR)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 20:28

Sample (adjusted): 1991 2024

Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INTR(-1)	-0.719469	0.169586	-4.242497	0.0002
C	-4.895235	3.389458	-1.444253	0.1587
@TREND("1990")	0.275479	0.169742	1.622930	0.1147
R-squared	0.369289	Mean dependent var		0.634530
Adjusted R-squared	0.328598	S.D. dependent var		10.49770
S.E. of regression	8.601724	Akaike info criterion		7.225900
Sum squared resid	2293.679	Schwarz criterion		7.360578
Log likelihood	-119.8403	Hannan-Quinn criter.		7.271829
F-statistic	9.075456	Durbin-Watson stat		1.860027
Prob(F-statistic)	0.000790			

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(INTR)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 20:30

Sample (adjusted): 1991 2024

Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INTR(-1)	-0.592289	0.150908	-3.924839	0.0004
R-squared	0.315677	Mean dependent var		0.634530
Adjusted R-squared	0.315677	S.D. dependent var		10.49770
S.E. of regression	8.684102	Akaike info criterion		7.189836
Sum squared resid	2488.650	Schwarz criterion		7.234729
Log likelihood	-121.2272	Hannan-Quinn criter.		7.205145
Durbin-Watson stat	1.939224			

اختبار pp للجذر الأحادي MS :

Null Hypothesis: MS has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.174983	0.0121
Test critical values:	1% level	-4.252879
	5% level	-3.548490
	10% level	-3.207094

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	20.20998
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	10.22877

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(MS)

Method: Least Squares

Date: 05/12/26 Time: 20:32

Sample (adjusted): 1991 2024

Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MS(-1)	-0.443330	0.114113	-3.885017	0.0005
C	16.10650	4.763636	3.381137	0.0020
@TREND("1990")	0.585545	0.151523	3.864408	0.0005
R-squared	0.344934	Mean dependent var		0.344384
Adjusted R-squared	0.302672	S.D. dependent var		5.637973
S.E. of regression	4.708055	Akaike info criterion		6.020524
Sum squared resid	687.1392	Schwarz criterion		6.155203
Log likelihood	-99.34891	Hannan-Quinn criter.		6.066453
F-statistic	8.161750	Durbin-Watson stat		1.757278
Prob(F-statistic)	0.001420			

المصدر : مخرجات EVIEWS V.13

قائمة المصادر

و

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- (1) الزيدانين، ج. (1990)، ص. 90، "أساسيات الجهاز المالي (المنظور العلمي)"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- (2) يسعد. ع، "دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي حالة الجزائر في الفترة 1990-2013"، ص. 130.
- (3) مفتوق. س،
- (4) الحلاق. س، (2010)، ص. 162، "النقود والبنوك و المصاريف المركزية"، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع.
- (5) عبد المطلب. ع، (2013)، ص ص. 18-19، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع (الاسكندرية).
- (6) السيد علي. ع، (1986)، ص. 394، "اقتصاديات النقود والمصارف"، الأكاديمية (بغداد).
- (7) بدي. ف، (2016-2017)، أطروحة دكتوراه "الرقابة الداخلية في شركة المساهمة".
- (8) مسعودي. ز و عزي. خ، (2019)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، ص. 118.
- (9) ساطور. ر، (2013)، مجلة التراث، ص. 116.
- (10) ضيف. أ، (2014-2015)، أطروحة دكتوراه "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر".
- (11) بلقندوز. ب و قرادي. ح، (2021-2022)، مذكرة ماستر "نمذجة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018".
- (12) بن خليف. ط، (2012)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات.
- (13) بن لعموري. ي و لعقون. ع
- (14) غدار. ر، (2011)، مجلة التراث.
- (15) رباحي. أ و جاب الله. م، (2022)، مجلة البحوث في العلوم المالية و السياسية.
- (16) شاويش. و، (2014)، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي. المعهد العالمي للفكر الاسلامي (الرياض).
- (17) شلوفي. ع و سببواز. ز، (2021)، مجلة التنظيم و العمل.
- (18) بشيكر. ع، (2016)، "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2018".

- (19) بشيبي.و، (2016)، "دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1990-2013".
- (20) ستيتوم و بن بوزيان.م، (2007)، "مجلة العلوم الاقتصادية".
- (21) طلال.ع و بوجعدار.أ، (2020)، "مجلة العلوم الانسانية".
- (22) خلدون وأخرون، (2021)، "تأثير تقلبات سعر النفط على السياسة النقدية".
- (23) بليمان.س، "مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة".
- (24) برياطي.ح و زيدان.م، دراسة حالة "خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول".
- (25) ميساوي.و و بن حاح.م، (2021)، "مجلة الأبحاث الاقتصادية و الادارية".
- (26) بن عطية.س، (2021)، "مجلة المالية والأسواق".
- (27) عراب.س، (2021)، "مجلة التمويل والاستثمار و التنمية المستدامة".
- (28) عيساني.ر، دراسة قياسية "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي".
- (29) قنوني.ح وأخرون، (2013)، "مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية".
- (30) طاهري.ل، (2023)، "مجلة الحوار الفكري".
- (31) بلقاضي.ب، (2013)، "مجلة العلوم الاقتصاد و التسيير و التجارة".
- (32) بن طيرش.ع، (2019)، "مجلة الأفق للعلوم".
- (33) رزقي.ع و بن عناية.ج، (2021)، "مجلة الدراسات المالية و المحاسبية الادارية".
- (34) برنه.ع و شربي.م، (2021)، "مجلة البشائر الاقتصادية".
- (35) شلوفي.ع و أخرون، (2020)، "مجلة الواحات للبحوث والدراسات".
- (36) مولاي.ب و سفير.م، (2019)، "مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية".
- (37) Ogwuche&Obiaje، (2023)، الاقتصاد النيجيري 1989-2022.

